



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الأولى

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر ،
المنعقدة في ٩ / ذو القعدة / ١٤١٤ هجرية ، الموافق ٢٠ / ٤ / ١٩٩٤ ميلادية
(العدد ١)
(الجلد ٣١)

الصفحة

- جدول الأعمال -

- ١- تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة الى الانعقاد في دورة استثنائية اعتبارا من تاريخ ١٧/٤/١٩٩٤ .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- ١- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد العزيز جبر .
- ٢- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم عكور .

هكذا من الملحق

هنا من الأعمال

- ٣- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور عبد المجيد العزام .
- ٤- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سمير الفرح .
- ٥- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة .
- ٦- طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .
- ٧- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور .
- ٨- طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطيمية .
- ٩- طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد الهادي المجالي .
- ١٠- طلب معذره مقدم من معالي السيد عبد الكريم الدغمي .
- ١١- طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو عليم .
- ١٢- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور عبدالله العكايلة .
- ١٣- طلب معذره مقدم من سعادة السيد سعد هائل السرور .
- ١٤- طلب معذره مقدم من سعادة السيد سالم الزوايده .
- (٣) مشاريع القوانين الخالة من الحكومة :
- أ- مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤ .
- (يحال على اللجنة) .
- ب- مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤ .
- (يحال على اللجنة) .
- ج- مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٤ .
- (يحال على اللجنة) .
- د- مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ .
- (يحال على اللجنة) .
- هـ- مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤ .
- (يحال على اللجنة) .
- (٤) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٤) تاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٩٤ .

- ٣
- والمكتضمن اعطاء بعض مشاريع القوانين المدرجة ضمن الارادة الملكية السامية
- صفحة الاستجبال
- (٥) قرارات اللجان :
- ٣٨
- أ- استكمال قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ والمتضمن مشروع
- قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .
- ٧٣
- (٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

هنا من الأشغال

- ٧- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٨- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٩- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
- ١٠- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .
- ١١- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٢- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ١٣- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
- ١٤- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .
- ١٥- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ١٦- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
- ١٧- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .
- ١٨- معالي الدكتورة ريتا خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .
- ١٩- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .
- ٢٠- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- وحضر من الأمانة العامة السادة :

- في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/٤/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : عبد العزيز جبر ، عبد الرحيم عكور ، عبد الحميد الزمزم ، سميح الفرح ، د. محمد عويضة ، عبد الرؤوف الروابدة .
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : د. عبد الله النصور ، د. فوزي الطعيمي ، عبد الهادي الخجالي ، عبد الكريم الدغمي ، د. محمد ابو عليم ، د. عبد الله العكايلة ، سعد هائل السرور ، سالم الزوايدة .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
- وحضر من الحكومة
- ١- دولة الدكتور عبد السلام الخجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
- ٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
- ٤- معالي الدكتور جواد العاني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٦- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه

- ١) الدكتور حسين ابو عرابي .
- ٢) السيد علي الحسين .
- ٣) السيد محمد الرديني .
- ٤) السيد غسان النجداوي .
- افتتاح الجلسة
- دولة رئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ونبدأ بجدول الأعمال ، السيد الأمين العام .
- السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .
- ١) تلاوة الازادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٤/١٧ .
- وهنا وقف الجميع -
- بسم الله الرحمن الرحيم
- رئاسة الوزراء
- الرقم : ٥١ - ١٢ - ٣٧٩٣
- التاريخ ١٤١٤/١١/٢
- الموافق : ١٩٩٤/٤/١٣
- دولة رئيس مجلس الأعيان
- دولة رئيس مجلس النواب
- أبحث اليكم بنسخة من الازادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩٤/٤/١٧ لإقرار الامور الواردة فيها .
- واقبلوا فائق الاحترام
- رئيس الوزراء
- بسم الله الرحمن الرحيم
- نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور تصدر اردتنا بما هو آت .
- يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٩٤/٤/١٧ من اجل اقرار الامور التالية :-
- ١- مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .
- ٢- مشروع قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .
- ٣- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .
- ٤- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .
- ٥- مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .
- ٦- مشروع قانون اتفاقية التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .
- ٧- مشروع قانون اتفاقية التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٤ .
- ٨- مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤ .
- ٩- مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٤ .

- ١٠- مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ .
- ١١- مشروع قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ .
- ١٢- مشروع قانون معدل لقانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٩٤ .
- ١٣- مشروع قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢ .
- ١٤- مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٢ .
- ١٥- مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ .
- ١٦- قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون للمالكين والمستأجرين .
- ١٧- مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .
- ١٨- قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون المواصفات والمقاييس .
- ١٩- مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ .
- ٢٠- مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .
- ٢١- مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان الودائع المصرفية لسنة ١٩٩٤ .
- ٢٢- قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ٢٣- مشروع قانون معدل لقانون تشكيل
- المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .
- ٢٤- مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٤ .
- ٢٥- أ- مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- ب- قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٥/٢/١٩٩٤ والمتضمن اضافة الفقرة (ج) الى المادة (١٠) من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- ٢٦- مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ .
- ٢٧- الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .
- ٢٨- أ- مناقشة تقرير ديوان المحاسبة (٤٠/١٩٩١) و (٤١/١٩٩٢) .
- ب- كتاب رئيس الوزراء المتعلق بتقارير ديوان المحاسبة للسنوات (١٩٨٧ - ١٩٩٠) .
- ٢٩- تقرير لجنة الطعون الانتخابية الثالثة .
- ٣٠- تقرير لجنة الحريات العامة والصحة .
- ٣١- تقرير اللجنة الخاصة للتموين .
- ٣٢- تقرير اللجنة الخاصة للملكية الاردنية .
- ١٩٩٤/٤/
- وزير الداخلية
رئيس الوزراء
- دولة رئيس المجلس : البند التالي .
- السيد الأمين العام : ٢- الاجازات والاعتذارات .
- أولاً : بسبب السفر ، هناك اعتذارات واجازات مقدمة من السادة النواب التالية

- اسماؤهم .
- ١- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .
- ٢- معالي السيد عبد الكريم الدغمي .
- ٣- معالي الدكتور عبدالله العكايلة .
- ٤- سعادة السيد عبد الرحيم عكور .
- ٥- سعادة الدكتور محمد عويضة .
- ٦- سعادة السيد عبد العزيز جبر .
- ٧- سعادة السيد عبد الهادي الجالي .
- ٨- سعادة الدكتور محمد أبو عليم .
- ٩- سعادة الدكتور فوزي الطيمية .
- ١٠- سعادة الدكتور عبد المجيد الزعام
- ثانياً :- لأسباب إضطرارية .
- ١- سعادة السيد سمير الفرح .
- ٢- معالي الدكتور عبدالله التسور .
- ٣- سعادة السيد سالم الزوايدة .
- ٤- معالي السيد سعد هائل السرور .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد أنور الحديد .
- السيد أنور الحديد :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- بداية دولة الرئيس ، أود أن أتحدث وبمختصر الاختصار عن ثلاثة أمور .
- الأول :- أقدم بأسمى آيات التهقة والتبريك الى جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين بمناسبة الانتهاء من الاعمار الثالث للمسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة ، وبهذه المناسبة فقد كان الحسين أمس الاول كما عهدناه دائماً وأبداً القائد الذي نعتز به ونفاخر ، الذي أطلق نداه التاريخي للأمة العربية والاسلامية بأن نهض لتحرير بيت المقدس واستعادة المقدسات واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ودفاعاً عن الاهدل الصامدين في وجه ممارسات القمع والتكيد فالقدس هي عند الحسين هي كما كانت عند الهاشميين وديعة مقدسة وعهدة عمرية ودماً أردنياً حاراً ونضالاً قوياً تهون في سبيله المهج والارواح .
- لهذا فأني أقترح دولة الرئيس تكليف الرئاسة إعداد بيان مؤيد لما جاء في الخطاب السامي ومناشدة الأمة تخطي عوامل الفقرة والتصدي لكل حصار وقهر واستلاب .
- الموضوع الثاني ، شاهد زملائكم خلال زيارتهم للقطر العراقي الشقيق حجم المأساة وما يعانيه الاشقاء في العراق من جراء الحصار الظالم الذي تفرضه قوى البغي والتسلط .
- وشاهدوا بأعينهم خلو المستشفيات من الادوية ولم يشاهدوا أي أدوية في أية صيدلية في العراق ، كذلك سمعنا عن حالات موت للأطفال ، وبآلاف من أطفال وشيوخ لعدم توفر الغذاء والدواء .
- لهذا فأن مجلس النواب الاردني مطالب بتنفيذ قراره الاخير فوراً بأرسال وفود للدول الاسلامية والدول الصديقة لوضع حد لهذا الحصار الاجرامي .
- الموضوع الثالث ، لقد سمعت بالامس

كل من المصلح

وخلال البث المباشر وفي تمام الساعة الثامنة والنصف شكوى مرة من مواطن حول الوضع المأساوي الذي وصل اليه ، وبكل أسف ، صرح كبير في هذا البلد ، ما وصل اليه مستشفى الجامعة الاردنية .

لهذا فأني لا أود أن أخوض بالتفاصيل ، لكني أترح والحالة هذه أن تكلف اللجنة الصحية في هذا المجلس بزيارة مستشفى الجامعة وبالسعة الممكنة للتدقيق في ما جاء في شكوى المواطن والوقوف على الأمر وإعطائه الاهمية القصوى ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : أريد أن أذكر الاخوان أنه نحن في دورة استثنائية ولا نستطيع الدخول في كل هذه التفاصيل ، فيه قضايا عامة لا بد أن نعالجها بشكل أو بآخر لكن سوف أتقيد بالنظام الداخلي في بنود الدورة الاستثنائية سماحة الشيخ تفضل .

السيد عبد الباقي جمو : أرجو أن أنه الرئاسة الجلية إلى أنه لا يجوز على الإطلاق مهما كانت الأمور مهمة أن يثار في الدورة الاستثنائية إلا الأمور التي صدرت بموجبها الارادة للملكية السامية .

لذا نرجو أن لا يضيع وقت هذا المجلس في الخطابات ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سوف أراعي هذا ، الدكتور أحمد القضاة .

الدكتور أحمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء المحترمين
بالأمس كان في عمان العرب والمسلمين

وتحت الرعاية الملكية السامية الاحتفال الكبير بالاعمار الهاشمي الثالث للمسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة ، والذي شاركت فيه جموع المؤمنين بالله من مختلف أنحاء العالم ، وجاء هذا الاحتفال تنويجاً للحكومة الهاشمية والتي هي بعض مآثر الهاشميين .

دولة رئيس المجلس : دكتور أحمد إذا سمحت هذا نفس الموضوع اللي حكى فيه الاستاذ أنور الحديدي فأرجو أن تنتي على ذلك .

الدكتور أحمد القضاة : دعني أكمل حديثي ، وهم الذين قبضهم الله رحمة للأمة فبجدهم محمد صلى الله عليه وسلم سطع نور الهداية .

دولة رئيس المجلس : دكتور أحمد رجاء ، فيه ملاحظات حقيقية وصحيحة ، الاخ أنور أبدى وجهة نظر واحدة سمحنا بها وأنت أيدته في هذا وسوف نأخذ ما ذكره الاخ أنور بعين الاعتبار .

يعني هذه القضايا لا نستطيع أن نخوض فيها بتفصيل ، الاخ صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : دولة الرئيس .

أولاً ، أعتقد أن من حق هذا المجلس أن يتصدى حتى وهو في الدورة الاستثنائية للقضايا العامة ، وحضرتك دولة الرئيس أبدت هذا التوجه .

وأعتقد أن هناك قضايا هامة جداً في هذه المنطقة وفي هذا الوقت بالذات لا يمكن أن نضعها جانباً ونقول أن هناك دورة استثنائية وأن هناك جدول أعمال .

فأنا باسم إخواني في التجمع النيابي والديمقراطي وكمقرر للجنة الشؤون الخارجية أجد أنه من الضروري إصدار بيان حول هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : سوف نفعل ذلك لكن أرجوكم تكلمنا في هذا الموضوع ولا نريد التكرار به ، الفكرة التي ذكرت والبيان إذا وافق المجلس سوف نفعل ذلك .

أصوات : موافقة

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : القاعدية الشرعية تقول لا إجتهااد في مورد النص ، المادة ٨٢ من الدستور ، الفقرة ٣ تنص على مايلي « لا يجوز لمجلس الأمة أن يبحث في أية دورة استثنائية إلا في الأمور المعينة في الارادة الملكية التي إنعقدت تلك الدورة بمقتضاها » .

دولة رئيس المجلس : السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أنا أريد أن أوجه سؤال الى الرئاسة الجلية حول مشاريع القوانين والمواد الواردة بالارادة الملكية السامية ، حيث المداولات التي جرت في أروقة المجلس بين الكتل النيابية والزملاء تطرقت الى اقتراح لمناقشة قضايا الحريات العامة والديمقراطية .

أريد أن أسأل الرئاسة الجلية هل الحكومة لم ترفع بتسببها الى جلالة الملك هذا البند ، أم أن الرئاسة لم تطرح ذلك على

الحكومة ؟ . نريد توضيح حول هذا الموضوع لأننا نعتقد أن موضوع الحريات العامة والديمقراطية في هذا الوقت بالذات يحتاج الى أكثر من بحث لعدة جوانب .

دولة رئيس المجلس : شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

هذه الدورة الاستثنائية تنعقد بموجب الارادة الملكية السامية بمقتضى المادة « ٨٢ » من الدستور ، والمادة « ٨٢ » من الدستور تشتمل على ثلاثة بنود ، البند الأول لجلالة الملك الحق في الدعوة الى دورة أو دورات استثنائية ، والفقرة الثانية أن الدورة الاستثنائية تنعقد بناء على طلب من الاغلبية النيابية بموجب عريضة تشتمل على المواد المراد بحثها .

جاءت الارادة الملكية السامية هنا تشير الى المادة « ٨٢ » على إطلاقها دون تحديد للفقرة الأولى أو الثانية ، فإن كان المقصود الفقرة الأولى فلصاحب الجلالة الحق أن يقدم جدول الاعمال ونرجو إنجاح هذه الدورة .

وإن كان استناداً للفقرة الثانية فأني أعتقد أن من حق خمسين نائباً وقعوا على رغبة قدموها من خلال دولتكم وبالتشاور مع رؤساء الكتل ومكتب المجلس وأنطوت على عدد من القضايا .

لقد رأينا قضية هامة جداً غير مشمولة بجدول الاعمال ، وكنا نقدر أن مجلس النواب ينبغي أن يكون حاضراً في الدورة الاستثنائية والدورة العادية وخلال إجازة

فأنا من الأعمال

المجلس ، ومن هنا نص صراحة على القضايا الوطنية والعربية وحقوق المواطنين إن كثيراً من القضايا التي حرم زملائي من التحدث فيها في هذه الجلسة اليوم كان يمكن أن تكون مشمولة من خلال هذا البند .

أنا أخشى أن حكومتنا الموقرة غيّت هذه المادة ، أو أن الرئاسة الجليلة تم التنسيق بينها وبين الحكومة وأغلقت هذه المادة .

إن كانت الإرادة الملكية السامية مستندة للفقرة الثانية فأنا تمنى على جلالة الملك أن يتبعها بإرادة ملكية سامية تغطي البند الذي وافق عليه خمسون نائباً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، زملائي الكرام ، المذكرة الموقرة من خمسين نائب رفعت إلى الحكومة بالطريق المتبع ، والحكومة ودولة رئيس الوزراء على إطلاع كامل برغبة الزملاء النواب حول بنود المذكرة وحول رغبة الزملاء يبحث هذه القضايا ، دولة الرئيس يعرف ذلك مني مباشرة ومن غيري .

وعندما ذكرت المادة « ٨٢ » بدون تحديد « أ » و « هـ » حسبما عرفت لأن هناك رغبة مشتركة ، أيضاً أبدت الحكومة رغبة بعقد دورة استثنائية ولذلك تزامنت رغبة الحكومة والمجلس في دورة استثنائية ، هذا ما أستطيع أن أقوله وأؤكد لك وللزملاء بأن رأي المجلس ورغبة المجلس سواء عبر المذكرة أو بغيرها وصل للحكومة بالشكل الشافي والواضح .

لذلك نريد أن نستمر الآن بجدول الاعمال ، الأخ محمد داوود .

السيد محمد داوود : يا سيدي في نفس الموضوع ، يعني خلو التنسيق للإرادة

الملكية من قضية أعلن خمسون نائب عن رغبتهم في إدراجها أمر ملفت للنظر ، وهذا أمر يدعونا إلى أن نناقش هذا المخلو في لجنة الحريات وأن تقوم طالين عقد دورة استثنائية خاصة بقضية الحريات العامة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ صالح .

السيد صالح شعراطة : أنا أعتقد أن النظام الداخلي حينما خصص نصف ساعة في بداية جلسة وهذا يشمل الجلسات الاستثنائية ، يمكن تغطية هذا الجانب من بحث قضايا المواطنين .

اني أدعو دولة الرئيس والاخوة الزملاء الى اتباع هذه السياسة بتخصيص نصف ساعة في بداية كل جلسة من جلسات الدورة الاستثنائية لبحث القضايا المطروحة وهي قضايا المواطنين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : أعتقد أن النظام الداخلي واضح ، وقضينا ، أربعة أشهر في الدورة العادية وفي كل جلسة كنا نأخذ أكثر من نصف ساعة ، وأن الجدول المروض على السادة النواب هو جدول مزدحم بقضايا كثير تهم المواطن .

وقضية الحريات وقضية مشاكل المواطن مشاكل مستمرة سوف تستمر مع حياة هذا المجلس والمجالس الآتية الى مالا نهاية .

ولذلك ولعدم إضاعة الوقت وأطلب من الرئاسة أيضاً أن تنقيد بالنظام الداخلي وهو يقول أنه يجب أن لا يبحث أي موضوع خارج نطاق جدول الاعمال ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : في هذه الحالة دكتور هاشم ليس فقط النظام الداخلي ولكن أيضاً الدستور يحدد هذه المواد فهي دستورية أيضاً . الشيخ أحمد الكرفي .

الدكتور احمد الكرفي :

بسم الله الرحمن الرحيم

إن التعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعية يقتضي أن يحترم قرار هؤلاء الخمسين الذين وقعوا على المذكرة .

لذلك كان إقترح أخي النائب حمزة منصور أن تستدرك الحكومة ذلك الخطأ الذي وقعت فيه وأن تتقدم بالبند الثالث الذي تناسته قصداً أو عمداً بحسن الظن على أي اعتبار ، حتى تصدر فيه إرادة ملكية سامية فيضاف الى جدول أعمال الدورة الاستثنائية وبهذا نحقق التعاون بين السلطين وتحقق كل هذه القضايا من منظور قانوني ودستوري . ويطرح للتصويت لأنني ثببت على إقتراحه .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

سأحدث ملاحظات سريعة .

دولة رئيس المجلس : في موضوع جدول الاعمال إذا سمحت .

السيد ضيف الله المومني : في جدول الاعمال نعم ، لأنه يهم المجتمع الأمن والاستقرار ، لوحظ في الفترة الاخيرة أيها الاخوة كثرة الجرائم ، لذلك أرى مطالبة الحكومة وهي تسمح الاسراع في تنفيذ أشد

العقوبات بالمجرمين الذين يحاولون العبث بأمن الوطن والمواطن .

ثم لقد لوحظ في الدورة الاولى أن هناك تداخلاً بين جدول الاعمال ، لذلك أقترح على الامانة العامة أن تضع جدول أعمال يتناسب مع وقت الجلسة وأن لا يجتر أي موضوع لجلسة أخرى .

ملاحظة أخرى من الدورة الماضية أن التكرار في الرأي الواحد حول الفكرة الواحدة والاستطراد في توضيح الفكرة كان من أهم عوامل الحد من الانجاز في الدورة الماضية .

لذلك نرى أيها الاخوة عدم تكرار الفكرة الواحدة حتى ننجز ما هو بين أيدينا ... وجزاكم الله خيراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، تفضل

السيد بسام حدادين : عندي اقترح في موضوع خلو الإرادة الملكية من موضوع مناقشة قضية الحريات العامة والديمقراطية .

أقترح على المجلس الكريم وأرجو من الزملاء أن يتنوا على الاقتراح ، أن نطلب من جلالة الملك أن يلحق إرادة سامية تتضمن مناقشة هذا البند .

دولة رئيس المجلس : أخ بسام هذا الاقتراح موجود أصلاً وموقع عليه من قبل خمسين نائب ، والكلام اللي حكى في المجلس الحكومة تستمع اليه . دكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

أرجو أن يتأكد دولة رئيس مجلس النواب بأننا نكبر بالرئيس .

كانت من الأشغال

عندما يلتزم بالدستور والنظام ، وأيضاً جميع المواطنين سوف يكبرون بهذا المجلس عندما ينجح ما ورد في الإرادة الملكية السامية .

وأتمنى أيضاً أن ينهي المجلس بهذه الدورة ما ورد في الإرادة الملكية السامية . لذلك قد يستطيع دولة رئيس مجلس النواب أن يعقد جلسة غير رسمية لمناقشة جميع المواضيع التي يرغب بها الزملاء في قاعة الصور ونستطيع أن نحقق هذه المطالب كل ما أتمناه من دولة الرئيس ومن الزملاء الأفاضل أن نحترم الدستور والنظام ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة من المؤسف جداً أن نقرأ الدستور بصورة غير صحيحة ، الدستور نص في المادة ٨٢ عن صلاحيات جلالة الملك ، حتى الحكومة لا تستطيع أن تفرض على جلالة الملك جدول الأعمال .

جلالة الملك يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء ويقومها ولكنه هو صاحب الحق ، وإني أتمنى الآن في أن نناقش هذه الإرادة بهذا الوضع في هذا الدستور .

فأعتقد أن الأمر واضح وجلي أن الدستور يقول لجلالة الملك اعزل ، أظهر الاخوة النواب رغبتهم ، وصلت الى جلالة الملك وهذا الذي رآه جلالة الملك بأرادته الملكية السامية يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المعني .

كما أقترح الاخ الدكتور الزين أن الحكومة لا يوجد لديها أسرار ولا يوجد لديها مخاوف وهي على إستعداد في لقاء أيضاً مثلما تفضل في معالي الاخ ، أن يجلس في قاعة أخرى وتحدث في أي أمر تريدونه ، الحريات العامة أو الحريات الخاصة أو أي موضوع .

نحن لا نخشى من ذلك ونحن مستعدين في أي وقت كان ، لكن في هذه الإرادة الملكية السامية ووضوح في الدستور ، وضوح كامل ، أرجو أن تنقيد جميعاً به ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

(٣) مشاريع القوانين الحالية من الحكومة :

أ- مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : أ م ١ / ٣٧٤٩

التاريخ ١٤١٤/١١/١

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٢

دولة رئيس مجلس النواب

لاحقاً لكتاني رقم أ م ١ / ٢٩٧٨ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ .

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة

النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

هذا من الأصول

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ب- مع مراعاة احكام المادة (٢٤) من هذا القانون لا يجوز ترفيع الضباط من الرتب المذكورة فيما يلي الى الرتب الاعلى منها قبل مضي المدة الزمنية التالية على الاقل :-

ملازم (٣) ثلاث سنوات

ملازم اول (٣) ثلاث سنوات

تقيب فما فوق (٤) اربع سنوات

المادة ٣-

يلغى نص الفقرة (٨) من المادة (٧٢) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٨- الاحالة على التقاعد وتجري احالة الضباط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها على الاسس التالية :-
أ- رتبنا ملازم وملازم اول اذا امضى في رتبته مدة ثلاث سنوات .
ب- من رتبة تقيب فما فوق اذا امضى في رتبته مدة اربع سنوات .

المادة ٤-

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- يتولى النيابة العامة للقررة مدير ادارة الشؤون القانونية (بصفته مستشاراً علياً) ومساعدوه والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الامن العام

نص القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ على أنه (اذا احيل الضابط

على التقاعد وقد انتهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترفيه ولم يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على اساس أدنى مربوط الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة) .

ونص قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ في المادة (٢٨) منه على مدد يقضيها الضابط في رتبته ليتسنى ترفيعه الى الرتبة الاعلى منها مباشرة .

كما نص في المادة (٧٢) منه على مدد عند احالة الضابط على التقاعد يترتب على الضابط ان يكون قد قضاها في الخدمة ليحسب راتبه التقاعدي على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها .

وانسجماً مع التعديل الذي جرى على قانون التقاعد العسكري ولتوحيد الاحكام المتعلقة بالموضوع ذاته لتطبيق على الضباط في القوات المسلحة وعلى الضباط في الامن العام فقد جرى تعديل الفقرة (ب) من المادة (٢٨) والفقرة (٨) من المادة (٧٢) من قانون الامن العام لهذه الغاية .

واما الفقرة (أ) من المادة (٨٠) فقد عدلت باعتبار مساعدتي مدير ادارة الشؤون القانونية ممن يتولون مهام النيابة العامة في مديرية الامن العام .

هذا من الأصول

دولة رئيس المجلس : يحال على اللجنة
القانونية ؟ موافقة .

السيد الأمين العام :

ب- مشروع قانون معدل لقانون الأمن
العام لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : أ م ١ / ٢٩٧٨

التاريخ : ١٤١٤/١٠/١٢

الموافق : ١٩٩٤/٣/٢٤

دولة رئيس مجلس النواب

ابعث للدولتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة
١٩٩٤) ، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٢ ، مع
الاسباب الموجبة له ، رجاء حالته الى مجلس
النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون الأمن العام

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم
(٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٤٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٧-

أ- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته راتب شهرين مع العلاوات ولمرة واحدة فقط وذلك
بالإضافة الى ما هو منصوص عليه في المادة (٤٦) من هذا القانون .

ب- يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالاحالة على التقاعد أو الوفاة أثناء وجوده في الخدمة
مكافأة تعادل رواتب ستة أشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير وذلك بالإضافة الى ما هو
منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وتدفع هذه المكافأة لمرة واحدة مهما تعددت حالات
استخدامه واحالته على التقاعد .

الاسباب الموجبة

١- استجابة للرغبة الملكية السامية بضرورة تحسين اوضاع منتسبي القوات المسلحة الاردنية والأمن
العام ومن ذلك مكافأتهم عند احالتهم على التقاعد ليتمكنوا من ترتيب امورهم في مواجهة تكاليف
الحياة الجديدة ، فقد تضمن المشروع منح الضابط الذي تنتهي خدمته المقبولة للتقاعد وفق احكام
القانون وعند انفكاكه عن العمل مكافأة تعادل راتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري
الاخير ولمرة واحدة .

٢- هذا التعديل يتفق مع مشروع التعديل الجديد للمادة ٩١/ب من قانون خدمة الضباط في القوات
المسلحة الاردنية مما يحقق التماثل بين ضباط الجهازين .

هذا من العمل

دولة رئيس المجلس : أيضاً يحال على
اللجنة القانونية ؟ موافقة

السيد الأمين العام :

ج- مشروع قانون معدل لقانون
الجامعات الأردنية لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ج ٥ / ٣٧٤٦

التاريخ : ١٤١٤/١١/١

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٢

دولة رئيس مجلس النواب

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون معدل لقانون الجامعات

الأردنية لسنة ١٩٩٤) ، بشكله الذي اقره
مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥/

١٩٩٤/٤ ، مع الأسباب الموجبة له ، رجاء
احالته الى مجلس النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجامعات الأردنية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون
الاصلي (٢٩) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

تعديل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي :-

(الجامعة مؤسسة وطنية ذات نفع عام للتعليم العالي والبحث العلمي وتهدف الى :-)

المادة ٣-

يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦-

أ- بالإضافة الى الكليات والأقسام العلمية ، للجامعة ان تنشئ معاهد ومراكز للبحوث
والتعليم والتدريب والاستشارات والخدمات ومستشفيات وبرامج خاصة ومدارس تطبيقية في موقع
الجامعة او خارجه في الملكة وينشأ كل منها ويدمج بغيره ويلغى وينقل بقرار من مجلس الامناء بناء
على تنسيب مجلس الجامعة .

ب- اللغة العربية لغة التدريس في الجامعة ويجوز استعمال لغة اخرى للتدريس عند الضرورة
بقرار من مجلس الامناء .

المادة ٤-

يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧-

أ- ١- يكون لكل جامعة مجلس يسمى (مجلس الامناء) يتألف من عدد لا يزيد على
خمسة عشر عضواً ممن تتوافر فيهم الخبرة والمقدرة على القيام بالمسؤوليات الموكلة اليهم في سبيل
تحقيق اهداف الجامعة على ان يكون رئيس الجامعة واحداً منهم بحكم منصبه .

٢- يعين رئيس واعضاء مجلس الامناء ويعقون من مناصبهم وتقبل استقالاتهم بأرادة ملكية
سامية .

٣- يكون مدة العضوية في مجلس الامناء اربع سنوات قابلة للتجديد .

هذا من الأصول

٤- ينتخب مجلس أمناء الجامعة من بين أعضائه نائباً لرئيس المجلس .

٥- لا يجوز لرئيس الجامعة أن يكون رئيساً لمجلس الأمناء .

٦- إذا شغل مركز رئيس مجلس الأمناء أو أي عضو فيه لأي سبب من الأسباب فيعين عضو آخر بدلاً منه للمدة المتبقية للمجلس وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- يتولى مجلس أمناء الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

١- دعم استقلال الجامعة وصونه واتخاذ جميع الوسائل المؤدية إلى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها .

٢- رسم السياسة العامة للجامعة ومتابعة ومراقبة تنفيذها والإشراف على حسن سير العمل فيها مما يكفل تحقيق أهدافها بكفاءة وأمانة ومسؤولية .

٣- رسم سياسة قبول الطلاب في الجامعة بناء على تنسيب مجلس الجامعة .

٤- تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار أموالها .

٥- قبول الهبات والمنح والوصايا والوقف للجامعة على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كان مصدرها جهة أجنبية .

٦- مناقشة مشاريع القوانين والأنظمة التي يقدمها مجلس الجامعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

٧- تنسيب شخص أو أكثر لرئاسة الجامعة .

٨- تعيين نواب الرئيس والمعلماء بناء على تنسيب الرئيس وتنتهي خدمة أي منهم من منصبه بتعيين بديل له .

٩- مناقشة التقرير السنوي للجامعة وتقييم إنجازاتها .

١٠- اقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة .

١١- تحديد الرسوم الجامعية التي تقاضاها الجامعة من الطلبة .

١٢- النظر في أي أمر تتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس أمناء الجامعة مما لا يدخل في صلاحيات أي جهة من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي تشريع آخر .

ج- يتولى رئيس مجلس الأمناء الصلاحيات التي يخولها إليه المجلس كما يتولى متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها .

المادة ٥-

تعديل الفقرة (٥) من المادة (٨) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي)

الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء)

المادة ٦-

تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً- بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- العمل على رفع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي في الجامعة بما يلبي حاجات التنمية الوطنية وعلى ضوء السياسة العامة للجامعة .

ثانياً - بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء) .

المادة ٧-

يعديل البند (٨) من الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (وفق الأسس التي يقرها مجلس التعليم العالي) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وفق السياسة المتبعة) .

المادة ٨-

تعديل المادة (١١) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (بتنسيب من مجلس التعليم العالي لمدة أربع سنوات ويجوز تجديدها مرة واحدة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تنسيب من مجلس الأمناء) .

المادة ٩-

تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في البندين (٤) و (٥) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء) .

المادة ١٠-

تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء بناء على تنسيب الرئيس) .

المادة ١١-

تعديل الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (لمجلس التعليم العالي) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء) .

المادة ١٢-

تعديل الفقرة (ج) من المادة (١٥) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي لمدة

هذا من الأعمال

مستين ويجوز تجديدها مرة واحدة (الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الامناء) .

المادة ١٣-

تعديل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) لمدة سنتين ويجوز تجديدها مرة واحدة (الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الامناء) .

المادة ١٤-

تعديل المادة (١٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :-

ج- لمضو هيئة التدريس ان يجمع بين الراتب الذي يتقاضاه من الجامعة و (٥٠٪) من الراتب التقاعدي الذي يستحقه عن خدمته السابقة في أي دائرة أو مؤسسة رسمية وذلك على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر .

المادة ١٥-

يعدل القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٨) والمادتين (٢٥) و(٢٧) منه والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الامناء) .

ثانيا : بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) منه والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الوزراء) .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الاردنية

انسجاماً مع التزام الحكومة امام مجلس النواب بضمان استقلالية الجامعات بتشكيل مجلس امناء لكل منها وتأمين الموارد المالية الثابتة لها ، فقد جاء للمشروع المرفق معبراً عنه بما في ذلك الاحكام الخاصة بطريقة تعيين مجلس الامناء والشروط الواجب توافرها فيهم والمهام والواجبات التي انيطت بهذا المجلس بحيث يكون قادراً على وضع سياسة الجامعة والاشراف عليها للتمكن من التقدم ورفع سوية التعليم فيها وخلق بيئة التنافس بين الجامعات الاردنية .

ولكي يمارس مجلس الامناء الصلاحيات الخاصة بالجامعة والتي كان يمارسها مجلس التعليم العالي في القانون الاصلي فقد عدلت بعض مواد تحقيقاً لذلك .

دولة رئيس مجلس النواب

ابحث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤)
بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته
المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٥ ، مع الاسباب
الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب
للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : يحال على لجنة
التربية ، موافقين ؟ موافقة .

أصوات : يحال على اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس : يحال على لجنة
التربية والقانونية ، التربية أولاً .

السيد الامين العام :

د- مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة
١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ج ١٠ - ٣٧٥١

التاريخ : ١٤١٤/١١/١

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٢

مجلس النواب

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون الجامعة التطبيقية

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : الجامعة التطبيقية

مجلس الأمناء : مجلس الأمناء في الجامعة

الرئيس : رئيس الجامعة

المادة ٣-

الجامعة التطبيقية مؤسسة وطنية للتعليم العالي - لا تسعى للربح - مركزها السلط ، وظيفتها الأساسية اعداد الكوادر البشرية المؤهلة اكاديميا وفنيا والمدرسة عمليا على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لمختلف احتياجات المجتمع ومتطلباته .

المادة ٤-

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا ، ولها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات ، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية او الناشئة عن اعمالها النائب العام ، او من تنيبه او أي محام تعينه لهذه الغاية .

المادة ٥-

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ، وللمجلس الأمناء ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ٦-

تهدف الجامعة الى خدمة المجتمع الاردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة بالوسائل الممكنة واهمها :-

محضر الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لجلس الأمة المنعقدة في ٢٠/٤/١٩٩٤ م ٢٥

أ- إتاحة فرص الدراسة الجامعية الكاملة والمتوسطة في المادين التطبيقية المهنية والفنية والاكاديمية لتلبية لحاجات المجتمع مع الاعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية .

ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنميته .

ج- تنمية روح الاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي واحترام العمل اليدوي عند الطلبة .

د- العناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الاخلاقية .

هـ- تنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية .

و- تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع .

ز- توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات المهنية والتقنية العربية .

ح- التركيز على تعميق العقيدة الاسلامية وقيمها الروحية والاخلاقية .

المادة ٧-

أ- تضم الجامعة الكليات الجامعية وكليات المجتمع العامة التابعة لجميع الدوائر الحكومية سواء القائمة حاليا او التي ستنشأ وذلك باستثناء الكليات التابعة للقوات المسلحة الاردنية .

ب- تعتبر الجامعة الخلف القانوني والواقعي لكل من الكليات الجامعية وكليات المجتمع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتؤول اليها جميع موجوداتها وحقوقها واموالها كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها .

ج- تنشأ كليات الجامعة ، وتلغى وتدمج بغيرها بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب من مجلس العملاء .

المادة ٨-

يكون للجامعة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتألف من عدد لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممن تتوافر فيهم الخبرة والمقدرة على القيام بالمسؤوليات الموكولة اليهم في سبيل تحقيق اهداف الجامعة على ان يكون رئيس الجامعة واحدا منهم بحكم منصبه .

المادة ٩-

يتولى مجلس الامناء الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ- دعم استقلال الجامعة وصونه واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها .

ب- رسم السياسة العامة للجامعة بما في ذلك سياسة القبول والانتقال للطلبة ومتابعة ومراقبة

كل من أشعل

تنفيذها والاشراف على حسن سير العمل في الجامعة مما يكفل تحقيق اهدافها بكفاءة وامانة ومسؤولية .

ج- تأمين موارد الجامعة للمالية وتنظيم استثمار اموالها .

د- قبول الهبات والمنح والوصايا والوقف للجامعة على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كان مصدرها جهة اجنبية .

هـ- مناقشة مشاريع القوانين والانظمة التي يقدمها مجلس الجامعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

و- تنسيب شخص او اكثر لرئاسة الجامعة .

ز- تعيين نواب الرئيس والعمداء في الجامعة بناء على تنسيب الرئيس وتنتهي خدمة اي مهم من منصبه بتعيين بديل له .

ح- مناقشة التقرير السنوي للجامعة وتقييم انجازاتها .

ط- اقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة .

ي- تجديد الرسوم الجامعية التي تتقاضاها الجامعة وكلياتها من الطلبة .

ك- النظر في اي امر يتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس الامناء مما لا يدخل في صلاحيات اي جهة من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون او اي تشريع آخر .

المادة ١٠-

أ- الرئيس مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة ويمارس سائر الصلاحيات المنوطة برئيس الجامعة المنصوص عليها في قانون الجامعات الاردنية المعمول به .

ب- تحدد شروط تعيين الرئيس وتعين نوابه والعمداء ومسؤولياتهم وصلاحياتهم بموجب انظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١١-

للجامعة المجالس الاكاديمية التالية يحدد تشكيلها ومسؤولياتها وصلاحياتها نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون :-

أ- مجلس العمداء .

ب- مجالس الكليات .

ج- مجالس الاقسام .

د- مجالس اي نشاطات علمية .

المادة ١٢-

أ- اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :-

١- الاساتذة .

٢- الاساتذة المشاركون .

٣- الاساتذة المساعدون .

٤- المدرسون .

٥- المدرسون المساعدون .

ب- تحدد شروط واجراءات تعيين اعضاء الهيئة التدريسية وشؤونهم الوظيفية الاخرى بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٣-

البرامج التي تقدمها الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهنيين والفنيين التطبيقيين الذين يحتاجهم المجتمع الاردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة. ويجوز للجامعة ان تقدم علاوة على ذلك برامج دورات تدريبية متخصصة لا تزيد مدتها على سنة واحدة .

المادة ١٤-

تمنح الجامعة الدرجات والشهادات التالية :-

أ- الدرجات الجامعية في الدراسات المهنية التطبيقية المتخصصة للطلبة الذين يكملون بنجاح المتطلبات الاكاديمية والمهنية والعملية .

ب- الدرجة الجامعية المتوسطة في الدراسات الفنية التطبيقية .

ج- شهادة اتمام الدورات التدريبية المتخصصة .

المادة ١٥-

أ- للجامعة موازنة مستقلة يعدها الرئيس ومجلس العمداء ويتمدها مجلس الجامعة ويقرها مجلس الامناء . وتدير الجامعة اموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

ب- تتكون الموارد المالية للجامعة مما يلي .

١- الرسوم الجامعية .

٢- اي رسوم اخرى تفرض لمصلحة الجامعة .

٣- ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة .

٤- الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر اجنبي .

مجلس النواب

٥- المنحة السنوية التي تخصصها لها الحكومة .

٦- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الأمناء .

ج- تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، على أن يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون .

د- يقر ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة .

المادة ١٦-

تمتع الجامعة بالأعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية ،

المادة ١٧-

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى الجامعة داخل الحرم الخاص بها ، القيام بجميع الأعمال وتوفير الوسائل التي يقتضيها تحقيق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ، بما في ذلك إقامة الأبنية والانشاءات التي تحتاج إليها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة ، وتقديم الخدمات العامة في داخل حرمها ، وتوفير المرافق الضرورية لها .

المادة ١٨-

على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي نظام صادر بمقتضاه لمجلس الأمناء إنهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة على أن يقتصر قراره بالإرادة الملكية السامية إذا كان تعيين الشخص الذي أنهت خدماته قد اقترن بها .

المادة ١٩-

أ- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

ب- لمجلس الأمناء إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بتنسيب من مجلس الجامعة .

المادة ٢٠-

إلى أن تصدر الأنظمة والتعليمات بمقتضى هذا القانون ، يستمر العمل بالأنظمة المعمول بها حالياً بما في ذلك نظام الخدمة المدنية ونظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية ونظام اللوازم العامة والنظام المالي ونظام الترخيص والاعتماد لكليات المجتمع ونظام القبول في معاهد كليات المجتمع والتعليمات الصادرة بمقتضى هذه الأنظمة .

المادة ٢١-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٩٤/٤/٥

كلنا من الشعب

الأسباب الموجبة لوضع مشروع قانون الجامعة التطبيقية

يمكن القول ، وبصورة عامة أن هنالك ثلاثة أساليب للإشراف على مؤسسات التعليم العالي التي تقع خارج سلطة الجامعات ، سواء أكانت هذه المؤسسات مؤسسات تعليم جامعي متوسط أو كامل ، وسواء أكان يطلق على هذه المؤسسات اسم كليات أم معاهد أم مدارس عليا .

الأسلوب الأول يتم من خلال ربط هذه المؤسسات في مديرية تشكل إحدى مديريات الوزارة المعنية ، ففي الأردن ، وعلى سبيل المثال ، ترتبط كليات المجتمع بوزارة التعليم العالي ، وكليات التمريض بوزارة الصحة ، وكلية التنمية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية وهكذا . وهذا الوضع متبع في كثير من الدول العربية وغير العربية .

أما الأسلوب الثاني فيكون من خلال جمع هذه المؤسسات ، وخاصة المتعلقة بالتعليم الجامعي المتوسط ، في إطار مؤسسة واحدة مستقلة يطلق عليها عادة مؤسسة التعليم الفني أو التقني ، وهذا الأسلوب متبع في سورية والعراق .

أما الأسلوب الثالث وهو يتعلق أيضاً بمؤسسات التعليم الجامعي المتوسط فيتم من خلال ربط هذه الكليات بالجامعات بحيث تصبح أذرعاً لها مثل غيرها من كليات الجامعة الكاملة . وهذا الأسلوب متبع في الولايات المتحدة الأمريكية فجميع كليات المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية هي كليات تابعة للجامعات أو مرتبطة بها .

إن لكل أسلوب من الأساليب الثلاثة الآفة الذكر إيجابياته وسلبياته واختيار أي واحد من هذه الأساليب يعتمد على عوامل كثيرة منها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فلسفة الدول التربوية ونظام القيم السائد فيها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

من جهة أخرى ، فإن الأساليب آفة الذكر أساليب تقليدية معروفة ومطبقة بشكل أو آخر في العالم ، وكما ذكر أعلاه فقد طبقنا أحدها وما زلنا نطبقه بيد أن هذا التطبيق لم يحقق الإشراف الفعال الذي نرجوه وتنمناه ونسعى إليه ، أي أننا ، بمباراة أخرى لم نستطع بعد حل قضية التعليم الجامعي ، والجامعي المتوسط خارج الجامعات الأردنية والتي تتلخص في أعداد المهنيين والفنيين التطبيقيين على مستوى التعليم الجامعي والجامعي المتوسط والذين يتصفون بالمعرفة المتجددة والمهارة والخلق ، كما يتصفون بالقدرة على النمو والتكيف مع المستجدات العلمية والتكنولوجية ، وهذا الواقع يدعونا إلى التفكير جدياً بحل حاسم يختلف بعض الشيء عن الحلول التقليدية المعروفة أي بحل غير تقليدي فيه تجديد وتحديث .

وفي هذا التوجه تجمع الكليات الحكومية وكليات المجتمع في إطار جامعة تطبيقية واحدة يشرف عليها ويضع سياستها مجلس أمناء وتديرها جهة واحدة تتمثل في رئاسة هذه الجامعة بأجهزتها المختصة الأكاديمية والإدارية المعروفة .

إن هذا الأسلوب يتضمن طرحاً جديداً في الإشراف على الكليات الحكومية وكليات المجتمع ، ويتوقع منه أن يحل حلاً جديداً قضية الإشراف على هذه الكليات لما يقدمه من أجوبة على أهم

القضايا التي تتعلق بعملية الاشراف والتي منها :

١- إن هذا الأسلوب سوف يوفر لكليات المجتمع اشرافا خاصا يتناسب مع مستواها الأكاديمي من حيث أنها تمثل الحلقة الأولى من التعليم الجامعي المهني والتطبيقي (السنتان الأولى والثانية) وتلهم في الوقت نفسه مع طبيعته الفنية باعتبار أن مهمته الأساسية والرئيسية هي إعداد الفنيين التطبيقيين للوظائف وطيفاً لأداء أعمالهم بفهم ومهارة ، فضلاً عن أن هذا الأسلوب يساعد على اجتذاب الطلبة من ذوي القابليات العالية للعمل المهني والفني الذي تتطلبه حياتنا المعاصرة .

٢- يوفر هذا الأسلوب للكليات الجامعية التطبيقية الكاملة التابعة للمؤسسات والدوائر الحكومية قيادة أكاديمية تتناسب مع مستواها من حيث أنها دراسة جامعية تطبيقية متكاملة وخاصة ، أن المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية لا يتوافر لديها الكوادر الأكاديمية المناسبة ، كما أنها مثقلة بمسؤولياتها وصلاحياتها الإدارية والتنظيمية الأخرى التي تحول دون تقديم الاشراف الفعال على هذه الكليات .

٣- إن هذا الأسلوب سوف يوفر للطلاب التميز الذي لا تسمح ظروفه المادية أو غير المادية بالدراسة الجامعية فرصة أفضل للتعليم الجامعي حيث تشكل الحلقة الأولى منه في كلية مجتمع - كلية قرية من مكان إقامته - وكليات المجتمع كما هو معروف منتشرة في معظم أنحاء الأردن . أما الحلقة الثانية من التعليم (السنتان الثالثة والرابعة) فتم دراستها في الجامعة التطبيقية نفسها أو في الجامعات الأخرى العامة والخاصة إذا تحققت في الطالب الشروط المطلوبة .

٤- إن هذا الأسلوب سوف يخفف الضغط على الجامعات العامة في المستقبل ، إذ يمكن قصر التعليم في بعضها على مستوى الحلقة الثانية (السنتان الثالثة والرابعة) والدراسات العليا ، وهذا الأمر يقلل عدد طلبة الجامعات العامة ويؤدي إلى الارتقاء بنوعية التعليم ومستوى البحث العلمي فيها مما قد تأثر سلباً بقبول الجامعات العامة لأعداد متزايدة من الطلبة بما يفوق قدرتها وملائتها .

٥- إن هذا الأسلوب سوف يصحح واقعا يتفق مع التوجهات التربوية المعاصرة وهو انغلاق كليات المجتمع على ذاتها ، وذلك أن التوجهات التربوية للمعاصرة تؤكد فيما تؤكد أن أي نوع أو مستوى من التعليم يجب أن يكون مفتوحاً على الأنواع والمستويات الأخرى .

وأخيراً وليس آخراً ، إن هذا الأسلوب في الاشراف على كليات المجتمع يمثل مساهمة أردنية تربوية جديدة متواضعة تقدمها للوطن العربي وإن تطبيقه وتطويره أثناء عملية التطبيق يمكن أن ينتج عنه نظرية جديدة في الاشراف على كليات المجتمع وإدارتها .

دولة رئيس مجلس النواب

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤ ، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٥ ، مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : نفس الشيء ؟ إذن للجنة التربية أولاً ثم القانونية . تفضل دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة ما دام هو قانون يجب أن يحال للجنة القانونية لكن هذا لا يلغي إحالته للجنة التربية والتعليم حتى نستغل الوقت . فأنا أقترح القوانين المتعلقة بالتربية تحال للجنة حتى نستغل الوقت .

دولة رئيس المجلس : هذا ما فعلناه ، تفضل

السيد الامين العام :

هـ- مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقاسة الوزراء

الرقم ت/٣٧٤٤

التاريخ : ١٤١٤/١١/١

الموافق : ١٩٩٤/٤/١٢

كلية من الشرائع

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون التعليم العالي

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

التعليم العالي : التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كاملة بعد المرحلة الثانوية .

المجلس : مجلس التعليم العالي .

الرئيس : رئيس المجلس .

الأمين العام : الأمين العام للمجلس .

مؤسسة التعليم العالي : المؤسسة التي تتولى التعليم العالي داخل المملكة او خارجها .

حقل التخصص : مجموعة من الموارد التعليمية لا تقل مدة تعليمها عن سنة دراسية كاملة في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وتنتهي بشهادة يذكر فيها اسم حقل التخصص .

المادة ٣-

يهدف التعليم العالي الى تحقيق مايلي :-

أ- إتاحة فرص الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات البلاد مع الاعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية .

ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه .

ج- تنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي عند الطلبة .

د- العناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر قرائنها والاهتمام بالقيم الاخلاقية .

هـ- تنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية .

و- تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع .

ز- العمل على رقي الاداب والفنون وتقديم العلوم .

ح- تنمية الاهتمام بالثقافة القومية والعالمية وتطوير التراث الوطني .

ط- توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، وتوسيع ميادينه ، مع الدول والمؤسسات في العالم وخاصة في الاقطار العربية والإسلامية .

ي- التركيز على تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية .

ك- العمل على تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي ، وتشجيع التأليف العلمي بها ، والترجمة منها إليها .

ل- العناية باتقان الدارسين لغة اجنبية واحدة على الاقل في ميادين تخصصهم .

المادة ٤-

أ- ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويؤلف على النحو التالي :-

١- رؤساء مجالس امناء الجامعات الاردنية العامة .

٢- رؤساء الجامعات الاردنية العامة .

٣- احد رؤساء مجالس امناء الجامعات الخاصة بالتناوب لمدة سنتين وحسب تاريخ تأسيس الجامعة الخاصة .

٤- خمسة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات ، على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية ويحق له اعفاء اي منهم بالطريقة ذاتها .

٥- الأمين العام .

ب- يعين الرئيس ويعفى من منصبه بارادة ملكية سامية .

ج- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يتولى مهام الرئيس عند غيابه .

د- يعقد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غياب الرئيس ويكون النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور اغلبية اعضائه على ان يكون منهم الرئيس او نائبه ويصدر قراراته بالاجماع او باكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

هـ- يسمي الأمين العام احد موظفي امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتدوين محاضر جلساته وتسجيل قراراته واي اعمال اخرى يكلفه بها الأمين العام .

المادة ٥-

يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ- رسم السياسة العامة للتعليم العالي .

ب- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها والتنسيق فيما بينها .

ج- إصدار التعليمات والاسس المالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي .

د- التنسيق بين سياسات مؤسسات التعليم الجامعي .

هـ- تقيم التعليم الجامعي من حيث النوعية وتلبية لحاجات المجتمع ومتطلباته .

و- وضع السياسات العامة للإشراف على التعليم الجامعي الخاص .

ز- وضع الأسس المتعلقة بقبول حملة شهادة الدراسة الجامعية المتوسطة في الجامعات الأردنية العامة والخاصة لمتابعة دراستهم فيها .

ح- رسم سياسة الأيفاد للبعثات العلمية .

ط- رسم سياسة الاعتراف بالشهادات الجامعية في مؤسسات التعليم الخاصة والأجنبية .

المادة ٦-

للمجلس تكليف أي شخص أو لجنة بدراسة أي من الأعمال أو المهام المنوطة به وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه إليه ، وصرف المكافآت مقابل الأعمال التي قام بها ذلك الشخص أو تلك اللجنة .

المادة ٧-

أ- يكون للمجلس امانة عامة يرأسها الأمين العام ويعين بقرار من مجلس الوزراء وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية .

ب- تتولى الأمانة العامة للمجلس تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وتنفذ مهامها وصلاحياتها في سبيل تحقيق اهداف هذا التعليم المنصوص عليها في هذا القانون بالوسائل التالية :-

١- الإشراف على وضع الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي وتنفيذها وتبادل المعلومات الخاصة مع الاقطار العربية والدول الأخرى والمشاركة في تمثيل المملكة في المؤتمرات والاجتماعات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالتعليم العالي .

٢- تنظيم شؤون الوافدين إلى المملكة والموفدين منها والبعثات الداخلية والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة .

٣- ترخيص مكاتب خدمات الطلبة والإشراف على شؤونها وتقييم ادائها .

محضر الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لجلس الأمة المتعددة لي ١٩٩٤/٤/٢٠ ٣٥

٤- اعداد الدراسات والبحوث وتقديم المبادرات حول كل مايبهم التعليم العالي وتطويره .

٥- الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها وتشكيل اللجان المختصة بذلك ونشر القوائم الخاصة بتلك الجامعات وأي تعديل يطرأ عليها بالاضافة او الحذف في الجريدة الرسمية .

٦- الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة .

المادة ٨-

يتولى الأمين العام الإشراف على الجهاز الإداري لامانة المجلس والدوائر التابعة له وفقاً لاحكام القانون والأنظمة المعمول بها وله أن يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه إلى مديري المديرية في المجلس .

المادة ٩-

ينتقل موظفو وزارة التعليم العالي وسائر العاملين فيها إلى المجلس وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ١٠-

لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١-

يلغى قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ والتعديلات التي طرأت عليه على ان تبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه او بموجب أي منها سارية المفعول الى أن تعدل او تستبدل بغيرها وفقاً لاحكام هذا القانون ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات التي كان يمارسها وزير التعليم العالي بموجب تلك الأنظمة او اي تشريع آخر معمول به .

المادة ١٢-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون التعليم العالي

نظراً للتعديل المقترح على قانون الجامعات الأردنية والذي تضمن إنشاء مجلس أمناء في كل جامعة أردنية عامة فكان لا بد والحالة هذه من إعادة النظر في قانون التعليم العالي بعد اناطة عدد من الصلاحيات التي كان يمارسها مجلس التعليم العالي في الجامعة بمجلس الأمناء فيها ، وبالتالي إعادة

فأنا من أجل

النظر في تشكيل مجلس التعليم العالي بحيث يضم عدداً من المختصين والمهتمين بهذا التعليم وكذلك في صلاحيات ومهام المجلس حيث سيناط به وضع السياسة العامة للتعليم العالي في المملكة والتنسيق بين سياسات التعليم الجامعي فيها ومعايير الاشراف على التعليم الجامعي الخاص لتضمن بذلك النوعية والمستوى الجيد للتعليم في هذه المؤسسات .

ونظراً لما تضمنه المشروع من الغاء وزارة التعليم العالي ولوجود كثير من الخدمات المتعلقة بالتعليم العالي مثل شؤون البعثات والطلبة الوافدين وقضايا معادلة الشهادات والاشراف على مكاتب الخدمات الجامعية وتنظيم العلاقات الثقافية بالتعاون مع الجهات المختصة ، الأمر الذي يتطلب معه وجود امانة عامة للقيام بهذه الخدمات من جهة وإن تكون قادرة على متابعة وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس التعليم العالي او يقررها .

السيد الأمين العام :

(٤) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٩٣٤) تاريخ ١٦/٤/١٩٩٤ والمتضمن اعطاء بعض مشاريع القوانين المدرجة ضمن الارادة الملكية السامية صفة الاستعجال .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ض ١٢ / ٣٩٣٤

التاريخ : ١٥/١١/١٤١٤

الموافق : ١٦/٤/١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

بمناسبة صدور الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة الى الانعقاد في دورة استثنائية اعتباراً من ١٧/٤/١٩٩٤ أرجو دولتكم اعطاء المشاريع التالية المدرجة ضمن الارادة الملكية السامية صفة الاستعجال :-

١- مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .

٢- مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ .

٣- مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٤ .

٤- مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٤ .

٥- مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة

١٩٩٤ .

٦- مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس : البند الأول معروض على جدول أعمال اليوم ، والبند الثاني والثالث والرابع أرجو من اللجنة المعنية الاخذ بكتاب دولة الرئيس .

البند الخامس والسادس ليس موجهاً لنا لأن القانونين صودق عليهما من قبل مجلس النواب . الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يعني ما أدري في موضوع صفة الاستعجال مادام غير موضح سبب الاستعجال فيصير اجتهادات في تعليل هذا السبب أن في ظني أنه فيه قوانين موجودة لدى اللجنة القانونية ونحن من وجهة نظرنا بحاجة لها بصفة الاستعجال ، مثلاً مشروع قانون تجريم الخمر في الاردن من المجلس النيابي الماضي ومع هذا مدركون هذا القانون ويعطى قانون ضريبة المبيعات صفة الاستعجال مع إحترامي للسبب أنا أظن أنه فيه قوانين أخرى تحتاج أيضاً صفة الاستعجال ، نرجو أن تكون الأمور مرتبة بطريقة منطقية لأن كثير من الأمور معلقة والناس في الشارع ينتظروها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، ولكن هذا حق للحكومة بأنها تطلب ذلك . دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : القانون الذي أشار اليه معادة النائب المحترم لم يكن من ضمن ما

هذا من الشاغل

طلب الاغوية ، الخمسين نائب ، أن تدوج على جدول هذه الدورة الاستثنائية . إذا البرلمان لم يطلب فهم لم يطلبوه .

دولة رئيس المجلس : الواقع دولة الرئيس النواب في العريضة لم يحددوا أي قانون هم ذكروا القوانين بشكل عام ، ولذلك لاوجود لأية قوانين إنما ذكرت بنود عامة يمكن الحديث عنها بشكل مؤجل ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥) قرارات اللجان :

أ- استكمال قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ والمتضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : مقرر اللجنة المالية غير موجود إذن فأدعو رئيس اللجنة للتفضل ، مع العلم أنه قرأنا قرار اللجنة المالية وتدخل الآن في بحث القانون مباشرة . الأخ خليل .

السيد خليل حدادين : لنا مناقشات قبل الدخول بالمواد أرجو السماح لنا في التحدث في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : بالمناسبة نحن قرأنا تقرير اللجنة المالية في السابق .

السيد خليل حدادين : ولذلك قبل الدخول في مناقشة المواد أن نتقدم بمداخلتنا على تقرير اللجنة المالية وعلى التقرير ككل .

دولة رئيس المجلس : أعتقد ونحن نناقش القانون مادة مادة ، لكن إذا نجح تهدي رأيك .

السيد خليل حدادين : صحيح مقرر

اللجنة المالية قد قرأ توصيات اللجنة المالية وجرت العادة ، وأعتقد من حقنا ، أن نتقدم بمداخلات حول حتى تقرير اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : الأخ محمد بن نجاد .

السيد محمد بن نجاد : سيدي ، توفيراً لوقت هذا المجلس الكريم أرجو أن نبدأ بمناقشة القانون مادة مادة ، وإنني أعتبره كأني قانون آخر ويمكن أن يبدى رأيه أو تعليقه حول أي مادة من مواد القانون .

أصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : نعم هو كأني قانون آخر بطبيعة الحال ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : النظام الداخلي المادة ٤٤ « تنص على مايلي » بعد أن يوزع تقرير اللجنة المالية هنا « على الأعضاء على الوجه المبين في المادة (٣٥) يبين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده وفي اليوم المعين للمذكور تجري للمذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع أي تعديل مقترح إدخاله عليها سواء قبل أو أثناء المناقشة ، ويجب أن يرجع إلى رأي الأكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض كل مادة . من المواد المذكورة والتعديل المقترح » . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الأخ جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : نريد إيضاحات من الحكومة عن بعض النقاط قبل أن نقرر ، الحقيقة القضية واضحة أن قانون المبيعات يوضح تقريباً في أذهان السادة النواب .

رئيس اللجنة المالية :

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المالية

مواقفة

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : دولة الرئيس - حضرات الزملاء .

نحن اليوم أمام مشروع قانون له مساس بسيادة الوطن وجيب المواطن ، وقد قامت الحكومة بالدعاية لهذا القانون بكل الوسائل الاعلامية المقروءة والمرئية بطريقة أقل ما يقال عنها أنها تفتقد للمصداقية ، ولم تتح لوجهة النظر الأخرى إبداء رأيها بشكل عادل .

حتى صور الاعلام الحكومي أن من هو مع فرض الضريبة وطني ومع المواطن ، ومن كان ضد فرض هذه الضريبة فهو من أعداء الوطن والمواطن .

فاذا ما طبقت هذه الضريبة فيلمس المواطن وخاصة الشريحة العريضة من شعبنا غلاء الأسعار وتدني قدرتهم الشرائية وتدني مستوى معيشة أطفالهم . وكلنا يعلم أن هذا المواطن قد وصل حداً مقللاً بالاعباء ليس بمقدوره أن يتحمل المزيد ، فأين نحن من « ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

ولكن نريد أن تسمح لنا أن نطلب من الحكومة بعض الايضاحات لنسترشد ونتخذ قرارنا النهائي أين نقف .

أنا لا أريد مخطب ، أريد أن نستوضح من الحكومة عن بعض النقاط المالية ... شكراً .

الدكتور رئيس المجلس : الدكتور همام

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

هذا القانون على درجة كبيرة من الأهمية وقد دار حوله جدل كثير ، وقد تلت اللجنة المالية تقريرها في جلسة سابقة ، ومن حق النواب أن يعقبوا على هذا التقرير . فاللجنة المالية ذهبت الى قبول هذا القانون مع شيء من التعديلات ، لكن هنالك آراء لنواب آخرين حول هذا القانون بصورة مجملة . الكلام بالصورة الاجمالية هذه لا يتم من خلال مواد القانون لأن مواد القانون سيكون النقاش دائراً حول مسألة محددة بلاتها ، أما من له رأي عام حول القانون فمتى يقول هذا الرأي .

لذلك فأني أقترح تخصيص جزء من وقت هذه الجلسة لبحث هذه المسألة بمداخلات من السادة النواب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، وأعتقد أنه سيكون لديكم الأمكانية للتعليق خلال بحث المواد مادة مادة خصوصاً المادة الأولى .

لذلك نبدأ بالمادة الأولى ، تفضل .

السيد علي أبو الراغب

هذا من المجلد

دولة الرئيس، إن هذه الضريبة المفروضة من صندوق النقد الدولي والتي لم تراعى البعد الوطني والاجتماعي والتي ستؤدي إلى فتح أسواقنا على مصراعها للاستيراد من الدول الرأسمالية، وسيترفع استيرادنا بنسب تفوق كثيراً زيادة الصادرات وسيزيد خلل الميزان التجاري وسيستنزف عملاتنا الصعبة.

وانتي إذا أتساءل هل من ضريبة مباشرة يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية؟ هل ضريبة المبيعات على المستورد والمتج محلياً بنفس النسبة يحمي الصناعة المحلية؟

دولة الرئيس - حضرات الزملاء.

أتمنى على الزملاء رد مشروع القانون رحمة بأبناء الشريحة العريضة من شعبنا وحفاظاً على منتجاتنا الوطنية، وعلى الحكومة الاعتماد عن السياسات الضريبية التي هدفها الحماية والتوجه نحو سياسات تنمية تولد الدخل وتراكم رأس المال وتزيد الاستثمار وتوفر فرص العمل... وشكراً. سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، السيد جمال الصرايرة.

السيد جمال الصرايرة: شكراً دولة الرئيس.

قبل الشروع في مناقشة القانون أطلب من الحكومة طلبين وذلك لمساعدتنا في السير في القانون ولتكن الأمور واضحة جلية في ذهني وفي أذهان السادة النواب.

الطلب الأول، بعدما سمعت من موظفين كبار في وزارة المالية أن الإيرادات في

تراجع نريد تقرير مالي عن الوضع المالي للإيرادات خلال الربع الأول لعام ١٩٩٤، وهل تراجعت حقاً وما هي النسبة؟ وما هي توقعات الحكومة عن وضع الإيرادات بناء على هذا المؤشر لبقية العام.

الطلب الثاني وهو مرتبط بالقانون، أو الحكومة على الأقل في تصريحاتها ربطته بالقانون، موضوع زيادات رواتب الموظفين والمتقاعدين. إن عدم وضوح سياسة الحكومة في القضايا المالية مثل هذه القضية التي يجب أن يعبر عنها بعبارة دقيقة وواضحة وليس بعبارة مطاطة قد تعني كل شيء ولا شيء.

لذا أطلب من دولة رئيس الوزراء أن يقدم لنا موقف واضح وصريح ودقيق من زيادة الموظفين وإن كانت هذه الزيادة مستمرة، وإذا كان الجواب نعم فنريد خطة مالية لتمويل مثل هذه الزيادة.

وإذا كان الجواب آسف فهذا حقه أن يعلن أنني حاولت فكرت لكن ليس بالامكان أن نفعل ذلك، ففي هذه الحقيقة نحن نساعد الحكومة بأن نقنع الرأي العام بأنه نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة نحن لا نستطيع... وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، السيد محمود الهويل.

السيد محمود الهويل:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية على الجهود التي بذلوها

والتعديلات التي أجريت، إلا أنني لي بالملاحظات التالية.

١- نحن في هذا البلد شركاء وعليه فأنتي مع أن إيرادات الخزينة من جيب المواطن إلا أنني أطلب من الحكومة ما يلي:-

أ- ما هي الإيرادات الحكومية خلال الأشهر الثلاثة الأولى؟

ب- خفض اتفاق الحكومة من ١٠٪.

ج- إلى أين وصلت زيادة موظفي الدولة؟

د- ضرورة تأمين الحاجات الأساسية للموظفين بأسعار معقولة ومراقبة من قبل الوزارات المعنية.

٢- لا بد من إعادة النظر في بعض المواد التي شملها الإعفاء من الضريبة وكذلك المواد التي لم يشملها الإعفاء... وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور مصطفى.

الدكتور مصطفى شنيكات: شكراً دولة الرئيس.

زملائي النواب،

دولة الرئيس،

لا يمكن لأحد فهم أي قانون، ومن ثم تحديد الموقف منه، بمنزلة عن النظر إليه على ضوء السياسة الاجتماعية التي ينبثق عنها.

فما هي تلك السياسة التي يراد تنفيذها عبر قانون الضريبة العامة على المبيعات؟ وأي

من الفئات الاجتماعية سوف ينتفع وأي منها سوف يتضرر جراء تطبيق هذه السياسة؟

إن المسوغات التي قدمتها الحكومة لتبرير هذا القانون لا تقصح سوى عن جانب ضئيل من السياسة الاجتماعية المنحازة التي تكمن وراءه.

وللكشف عن هذه السياسة وطبيعتها هذا القانون، فلا بد من النظر إلى جملة من الاعتبارات أوجز تالياً أبرزها:-

الاعتبار الأول:- لقد قدمت الحكومة هذا القانون بوصفه شرطاً من شروط صندوق النقد الدولي من أجل إصدار شهادة حسن سلوك تمكن الحكومة من إعادة جدولة اقساط الديون أي التخفيف من أعباء الديون وليس من الديون ذاتها والتي في واقع الأمر تفرقنا فيها الحكومة الحالية أسوة بما فعلته بنا الحكومات السابقة.

وغني عن القول أن صندوق النقد الدولي إنما يعمل على فرض سياسات بلدان المراكز الاستعمارية الغنية، أي أنه يعمل لخدمة مصالحها وليس مصالح البلدان الفقيرة.

ومن الواضح هنا أن صندوق النقد الدولي يريد أن تتبع البلدان الفقيرة وذات المديونية العالية سياسات تضمن معها زيادة إيرادات الحكومة من أجل تسديد الديون وخدمتها، وليس من أجل استثمارها لصالح الشعوب الفقيرة.

إن لسان حال هذه السياسة يقول، تقشّفوا وشدوا الأحزمة على البطون لكي تتمكنوا من تحويل الوفرة لصالح الدائن المستغل.

هذا من المجلد

والاعتبار الثاني :- إن هذا القانون

سوف يسمح بفرض الضرائب على السلع والخدمات وليس على المداخل ، ولا يمكن لأحد أن يماري في أن هذا النوع من الضرائب غير المباشرة يصيب القطاعات الاجتماعية الأوفر التي تشكل الأغلبية الساحقة من مجتمعنا .

إن الفئات الشعبية الفقيرة والمتوسطة الدخل تضطر في الواقع إلى اتفاق كامل مداخلها على الاستهلاك وهي مداخل بالكاد تكفي لحياتها اليومية ، وبهذا يخضع مجموع مداخل الفئات الشعبية إلى انتقاص من قوته الشرائية عبر الرفع التعسفي للأسعار جراء تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات .

أما الفئة القليلة الغنية ، فلا يخضع لأثر هذه الضريبة سوى جزء بسيط من مداخلها ، حيث أن القسم الأكبر من هذه المداخل يجري إكتنازه غالباً أو استثماره في أحسن الأحوال .

هكذا ينضح ، أيها السادة ، بأن هذه الضريبة ، ومهما أجزى عليها من تلطيفات وتحسينات ، سوف تقع بوطنتها الثقيلة فوق كامل الأغلبية الفقيرة من مجتمعنا . وبعبارة أخرى ، سوف يقوم الفقراء ومحدودي الدخل ، عبر أشكال التقشف المختلفة ، بتسديد الجزء الأعظم من المديونية التي لم يتفقوا بخيراتها .

إن محاولة تلطيف قانون الضريبة العامة على المبيعات عن طريق استثناء بعض السلع المسماة بالأساسية من الخاضع للضريبة ، إنما هي محاولة تتم إما عن الجهل أو التضليل .

فالسلع الاستهلاكية الأساسية تتعين بصورة نسبية تبعاً لدرجة تطور المجتمع ، ولا يمكننا اليوم على سبيل المثال اعتبار العديد من الأجهزة المنزلية المعمرة كالثلاجات والعلباخات والفصالات ، بأنها سلع غير أساسية بالنسبة لمئات الآلاف من الشباب المقبلين على استقلال في حياتهم الشخصية ، وما هو غير الأساسي في الملبس ؟ أو لوازم المأوى ؟ ناهيك عن مستلزمات الأطفال والجميع يعلم أن أطفال الفقراء هم الأكثر عدداً في بلدنا .

إن جميع القراءات الاقتصادية الرصينة وغير المتحيزة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن الضرائب المباشرة ، مهما أجزى لها من تلطيف ، فإنها سوف تنال في نهاية المطاف من الفئات الفقيرة وعلى نحو لا يتناسب مطلقاً مع مداخلها مقارنة بمداخل الفئات الغنية .

هكذا ، أيها السادة ، يتكشف لنا البعد الاجتماعي للسياسة التي تعمل الحكومة على تنفيذها عبر عدة وسائل ومنها قانون الضريبة العامة على المبيعات ، فهي سياسة تلتخص بزيادة الموارد المالية للدولة عبر زيادة الضرائب غير المباشرة وعلى حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل وبما لا يتناسب مع مداخل الفئات المختلفة .

ومثل هذه السياسة جديرة بالرفض القاطع وحسب .

أما الاعتبار الثالث :- فإنه يخص طبيعة الصراع القائم ما بين الفئات الغنية التجارية والصناعية والحكومة حول قانون الضريبة العامة على المبيعات .

ويعتبر في البداية أن لا يضلنا مثل هذا

التي يدفعونها كضريبة عن الدخل .

إن محاولة الرأسماليين هذه لا تعني سوى تحميل الجماهير الفقيرة ومحدودة الدخل ، وحدها ، عبء زيادة الموارد المالية للدولة ، لكي تقوم هذه بخدمة وسداد المديونية .

زملاتي النواب ،

دولة الرئيس ،

بالنظر للاعتبارات السابقة ، ودفاعاً عن مصالح الغالبية العظمى والفقيرة من أبناء شعبنا ، فإن الموقف يجب أن يتخطى حدود رفض هذا القانون إلى رفض السياسة التي يقوم عليها . فالحكومة يمكنها كما عودتنا أن تلجأ إلى العديد من الوسائل والأساليب لزيادة إيراداتها عبر رفع الأسعار .

إن رفض القانون والسياسة التي يقوم عليها لا يتحقق برد القانون وحسب ، وإنما بتحقيق جملة من المطالب أو جزها كما يلي .

(١) تحصين وحماية القوة الشرائية لمداخل الفئات الشعبية عبر سن تشريع يربط الاجور بالاسعار .

فإذا كان هناك من لا يزال يدعي بأن سياسة الحكومة هذه لا تؤثر على مستوى معيشة الفقراء ، وإذا كان هناك من يحتاج بأن الضريبة العامة على المبيعات سوف لن تؤدي إلى رفع الأسعار وانقاص القدرة الشرائية للجماهير الشعبية ، فماذا يضيرهم أن ترتفع الأجور إذا ما ارتفعت الأسعار ؟ إن ربط اجور العمال وذوي الدخل المحدود بمؤشر لأسعار العناصر الرئيسية ، وليس فقط المواد

الصراع عن التحديد الذي اوردناه حول طبيعة السياسة التي يقوم عليها هذا القانون . فهذا الصراع لا يتعلق مطلقاً بارتفاع اسعار ما يستهلكه الرأسماليون من تجار وصناعيين ، وإنما بتأثير الضريبة على حجم ارباحهم .

فالضريبة على المبيعات لا تخلق قيمة جديدة للسلع أو الخدمات ، وإنما هي زيادة تعسفية على الأسعار . وهذا يعني أن حجم السوق ، أو القوة الشرائية المتاحة ، سوف تقلص وتكتمش ، وبكلمات أخرى سوف تقل البضائع والخدمات التي يمكن شراؤها .

أمام هذا الوضع سوف يضطر الرأسمالي إلى رفع نسبة أرباحه ليحافظ على حجم تلك الأرباح ، لكن رفع الأسعار لزيادة الربح يقلل أيضاً من فرص البيع أمام المنافسين . وهكذا يدور صراع محتدم على ادخال شروط تسمح لفئة دون أخرى بأن تكون سلمها أقل تعرضاً للضريبة وبالتالي أكثر منافسة من غيرها .

إذن فالصراع ما بين الرأسماليين هو صراع على حصص في السوق من اجل المحافظة على حجم الربح لدى كل شريحة منهم .

وعلى هذه الخلفية يمكننا ان نفهم لماذا يدعو الصناعيون لتخفيض ضريبة الدخل على المداخل العالية لتصل إلى ٣٠٪ فقط ، كما يمكننا أن نفهم لماذا تدعو غرفة التجارة إلى تبني ما يسمونه بحزمة اصلاح ضريبي إلى جانب هذا القانون بحيث يتم تخفيض الضرائب على الدخل المرتفع .

إن جميع أولئك يسمون لاسترداد ما قد يترتب من انخفاض في حجم ارباحهم نتيجة لانكماش السوق ، وذلك عبر تخفيض المبالغ

هنا من أجل

الاستهلاكية الأساسية ، إنما يمثل اليوم المطلب الملح الذي يتعين تحقيقه .

(٢) أما فيما يخص المديونية ، ولما كان هناك من يصير على تسديدها ، فإننا ندعو أن يتحمل أعباء المديونية أولئك الذين تنفعوا واستفادوا منها ، لا وهم الفئات الاجتماعية الغنية .

لذلك يتوجب أن يتم رفع معدلات ضريبة الدخل تصاعدياً على المداخل المرتفعة بحيث توفر الدولة مواردها المالية من الفئات الغنية وليس من الفئات الفقيرة .

(٣) إن السياسة الاجتماعية التي افترت قانون الضريبة العامة على المبيعات ، هي سياسة مرتبطة بهجمة سياسات اطلق عليها ظلماً اسم « برنامج التصحيح الاقتصادي » .

وتعمل مجمل هذه السياسات على زيادة ارتباط النشاط الاقتصادي في بلدنا بإرادة الدائنين الأجانب ، أي المراكز الاستعمارية الغنية .

لهذا ، فإن الشروع في سن القوانين الحمائية للصناعة الوطنية ، وتنظيم التبادل للسلع مع البلدان العربية المجاورة هو للدخل الصحيح للأنتفلات من قيود المستغلين الأجانب وشكراً ...

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة الرئيس

أيها الاخوة النواب الافاضل

ان قانون ضريبة المبيعات المعروض علينا

والذي حشدت له الحكومة كل امكانياتها من خلال وسائل الاعلام الرسمية في محاولة مستعجلة لتسويقه بعد تهديده وتجميل صورته واطهاره بأنه .

(١) بأنه قراراً وطنياً مستقلاً .

(٢) ان ضريبة المبيعات تحقق العدالة الاجتماعية .

(٣) انها ضريبة إحلالية وحيدة .

(٤) تحمي الصناعة الوطنية وتشجعها .

(٥) لصالح الفقراء وذوي الدخل المحدود .

(٦) سبقنا في تطبيقها العديد من الدول ، ما يقارب ٨٠ دولة قبلنا .

وفي المقابل التقت جميع القوى الوطنية بكافة فعالياتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية التقت جميعها ولأول مرة في تاريخ الوطن مجمعة على رفض هذا المشروع باعتباره جزءاً هاماً من حزمة شروط ووصايا خطاب النوايا لصندوق النقد الدولي لأنها جميعها متكاملة وتهدف في النهاية الى تدمير اقتصاديات جميع الدول النامية ومن ثم السيطرة عليها وعلى مقدراتها .

أيها السادة النواب .

- اما الادعاء بأنها عادلة أو تحقق العدالة الاجتماعية نقول أنها لا تحقق العدالة الاجتماعية على الاطلاق للأسباب التالية :-

(١) انها لا تعتمد مبدأ التصاعد في الدخل الذي أقره الدستور ولا تأخذ بعين الاعتبار القدرة على الدفع ولذا فهي غير دستورية وتخالف المادة الخاصة من الدستور

الأردني .

(٢) يقولون انها أفضل من ضريبة الاستهلاك والتي كانت تتراوح من ٣ - ٦٠٪ على السلع الكمالية جداً .

وأما ضريبة المبيعات فقد وحدث لتصبح ١٠٪ فقط هذا يعني ان السلع الكمالية جداً والتي يحتاجها الاغنياء جداً مثل القرميد وغيرها انزلت ضريبتها الى ١٠٪ ...

وان السلع الأساسية والهامة والتي تمس الطبقة الدنيا الفقيرة والمتوسطة رفعت من ٣٪ الى ١٠٪ وهكذا نرى ايها السادة النواب أن هذا المشروع قد حقق المساواة في التحصيل بين الغني جداً والفقير جداً حين نزلت ضريبة السلع الكمالية جداً من ٦٠٪ الى ١٠٪ ورفعت ضريبة سلعة الاساسية من دون العشرة الى ١٠٪ وبذلك ساوينا في التحصيل بين الغني والفقير وأصبح الاغنياء يتمتعون بنفس الاعفاءات التي يتمتع بها الفقراء ضمن هذا القانون .

هذه هي العدالة الاجتماعية يا معالي الوزير ويا ايها السادة النواب ممثلين الشعب ؟ اجيبونا بالله عليكم ماذا نقول للمواطن الذي يسألنا في كل مناسبة يلقانا بها يسأل دوماً عن زيادة الراتب والأجور اتقول له أبشر أيها المواطن فقد أتيناك بزيادة الضريبة والعيب الضريبي ؟

- يقولون انها ضريبة إحلالية وهذا كلام مجافي للحقيقة حيث أن عدد السلع المشمولة في المرحلة الأولى يقارب ضعف تلك المشمولة في ضريبة الاستهلاك وان القيمة التحصيلية ستكون في المرحلة الأولى أكثر

بحوالي ١٥٠ مليون دينار .

مثلاً التلاجات كانت ضريبة على المستورد ٥٠٪ والمحلي ١٠٪ فجاءت ضريبة المبيعات لتوحد هذه الضريبة وأصبحت على المستورد والمحلي ١٠٪ .

نرى أن الضريبة على التلاجات المستوردة خفضت من ٥٠٪ الى ١٠٪ ولا يخفى على أحد قدرة منافسة الصناعة الوطنية للصناعة الاجنبية وهذا يعني ببساطة إضعاف الصناعة المحلية لابل اغلاقها وتشريد عمال مصانعها واضافتهم الى جيش البطالة المتزايد ، اضف الى ذلك ان هذا يشجع الاستيراد على حساب التصدير ويؤدي الى استنزاف احتياطي العملة الصعبة اضف الى ذلك دخولنا معاهدة تحرير التجارة الدولية والقاضية برفع الحماية الجمركية او تقليصها تنفيذاً للشرط التالي لهنود سياسات الصندوق الدولي .

دولة رئيس المجلس : أخ نزيه فيه حوالي عشرين نائب يريدوا أن يتحدثوا ، يعني رسالتك وصلت . السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، اخواني النواب : قرأنا توصية اللجنة المالية مشكورة كل الشكر ولكون هذا القانون على درجة مهمة عالية من الأهمية بحياة المواطنين والتحدث فيه لنصل الى التصحيح الاقتصادي الذي يوفر نقداً لبلد الراحة بالحياة الكريمة .

ولما رأت الحكومة فرض ضريبة المبيعات حسب ما يملية الوضع الاقتصادي على فترات

هنا من الأشغال

وعلى درجات سنوية حسب تصحيح الضريبة ومن خلال صندوق النقد الدولي وجدولة المديونية مع الحكومة الأردنية أصبحت ضريبة تصاعدية حتى لأعلى درجة من السلم الضريبي الذي جعل للواطن الأردني بعد بأصابعه كم ضريبة وضريبة مفروضة عليه .

وتعددت الضرائب الكثيرة عليه حتى أصبح ماعونه لم يتسع ولم يكن قادراً على تسديد الالتزامات المطلوبة منه حيث انه مثقل تماماً ولا يرمعه أن يتحمل أكثر من حمله المفروض عليه .

دولة الرئيس .

إذا كانت المديونية سبباً لضغط الموازنة وارتباك الحكومة الأردنية من خلال السير بمشاريعها والتزاماتها الخدمية للوطن وللواطن وزيادة رواتب موظفيها لتحسين أوضاعهم الذي يجعلها تخضع للصندوق ومن هنا يجب التفكير بمعالجة المديونية .

والحد منها وبذل الجهود السياسية للخلاص من هذه القنبلة الموقوتة . التي تُحسب من وجودها في كل وقت وأملنا كبير وطمعنا كبير بكرم القائد الباني والمقتد الأول الحسين بن طلال قائد مسيرتنا وراعي نهضتنا وملي رغبائنا ومحقق طموحاتنا بسياسته الحكيمه وقيادته الراجية أعزه الله ورعاه وسدد على الدرب خطاه .

وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد أنور الحديدي ، أبو محمد إذا منحت يعني ليس أكثر من دقيقتين .

السيد أنور الحديدي : لا يجوز ، هذا موضوع موجود على جدول أعمالنا ولا يجوز أن نبتره يا دولة الرئيس . من حق أن أتكلم ما دام الموضوع على جدول الأعمال .

دولة رئيس المجلس : باختصار إذا سمحت .

السيد أنور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس :

السادة الزملاء النواب :

بداية أريد أن أوضح أنني مع التصحيح الاقتصادي الذي يهدف إلى نمو اقتصادي مستمر وتخفيض في معدلات البطالة واستقرار في سعر صرف الدينار وفي معدلات التضخم وإلى تخفيض للمديونية الخارجية والداخلية في المملكة .

وفوق كل ذلك فنحن مع التحول نحو الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل اتفاقاتنا الحكومي والخاص ، ومن هنا فأنتي لا أعترض على قانون ضريبة المبيعات من حيث المبدأ باعتباره يشكل خطوة أساسية لتحقيق ذلك التوجه ، ولكنني أرى أن الجدول الكبير الذي قام حول هذه الضريبة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذلك بين القطاع العام ومختلف فعاليات القطاع الخاص ، إضافة إلى الجدول الذي ينظر في الصحافة المحلية ويشتمل على تصريحات لأشخاص كانوا في السلطة حتى وقت قريب واعتبروا حينها من أكبر الدعاة لضريبة المبيعات ، ثم وقوع جدل خطير بينهم وبين بعض المنظرين لفلسفة ضريبة المبيعات ،

٤ - ٥ % فقط .

٢- وبناء على ما ذكر اعلاه فأنا نرى في الجدول رقم (٢) المرفق مع القانون والذي يعرض مقارنة بين مقدار ضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات بالنسب المئوية لكل منهما على السلع الواردة في ذلك الجدول ، مغالطة كبيرة لأن ضريبة الاستهلاك هي نسبة مئوية من كلفة الاستيراد بينما ضريبة المبيعات هي نسبة مئوية من تلك الكلفة مضافاً إليها نسبة مماثلة مما يترب عليها من رسوم جمركية .

لذلك فأنا نرى ضرورة إعادة تهية تلك الجداول ليبين مقارنة حقيقية بين النسبتين محسوب كل منهما على أساس الكلفة الإضافية على كلفة الاستيراد وليس مجرد نسبة مئوية يختلف أساس احتساب كل منهما عن الأخرى ، وذلك تمكيننا لنا من معرفة مدى الأثر زيادة أو نقصاناً على سعر السلعة الجديدة الذي سيتحمله المواطن .

وبنفس المقياس فأنا نرجو أن تتم ترجمة ضريبة المبيعات الجديدة على السلع التي لا تخضع حالياً لضريبة الاستهلاك ، كما هو وارد في نفس الجدول . رقم (٢) كنسبة كلفة إضافية فعلية على كلفة الاستيراد ، إذ لا يكفي أن نقول إنها ٢٠٪ أو ٢٥٪ ، ولكننا نود معرفة نسبة الرسم الجمركي على كل سلعة من تلك السلع بغرض معرفة الارتفاع الحقيقي في الكلفة .

٣- لاحظنا من الجدول رقم (٣) الذي يترجم ضريبة المبيعات كضريبة احتالية حقيقية على السلع الواردة فيه حيث يتحدث عن مبالغ مطلقة منسوبة إلى النوع أو الحجم أو الوزن أو الوحدة ، وليس عن نسب مئوية ، لاحظنا أن

يبرهن على أقل تقدير على عدم وضوح الرؤيا حول الضريبة وحول تقديرات ما سوف يتم تحصيله منها .

لذلك فأنا نرى أنه بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بجميع توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب حول مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات ، يتوجب على معالي السيد وزير المالية أن يقدم لنا الاجابات على التساؤلات التالية :-

١- أننا نرغب بمعرفة النسبة الحقيقية التي سوف يتحملها المواطن كزيادة في الثمان السلع والخدمات الخاضعة للضريبة الجديدة ، حيث أن النسبة العامة المقترحة من الحكومة وهي ١٠٪ وكذلك النسبة المعدلة المقترحة من اللجنة المالية وهي ٧٪ ليستا هما الزيادة الحقيقية في كلفة السلعة أو الخدمة التي سيتحملها المواطن ، فلكل النسب سوف تفرض فيما يتعلق بالمستوردات على كلفة الاستيراد مضافاً إليها القيمة الجمركية ، بينما تحتسب ضريبة الاستهلاك التي سيتم الغاؤها على كلفة الاستيراد فقط .

وهذا يعني أن الكلفة الإضافية ستتجاوز النسبة المعلنة بنسبة الضريبة على الرسوم الجمركية أيضاً ، مما يعني زيادات كبيرة في الثمان السلع والخدمات غير الخاضعة أصلاً لضريبة الاستهلاك وزيادة تفوق اجمالاً ضريبة الاستهلاك على السلع الخاضعة لها أصلاً .

وما يهمنا في هذا المجال هو معرفة النسبة العامة في ارتفاع المعيشة كنتيجة للضريبة الجديدة وهل هذا الارتفاع يتفق مع أهداف التصحيح الاقتصادي بعدم تجاوز معدلات التضخم السنوية لغاية سنة ١٩٩٨ لما نسبته من

هذا من الأعمال

قانون ضريبة المبيعات ، لا سيما وأن الجدل الكبير الذي رأيته في الصحف حول هذه النقطة يبرز الحاجة إلى معرفة الحقائق .

وأخيراً فنحن مع هذا القانون الجديد الذي نرى فيه خطوة فعلية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي ونحو تضيق الفجوة نسبياً بين الغني والفقير في هذا الوطن الغالي ولكننا ضد المبالغة في رفع إيرادات الحكومة من الضرائب في الوقت الذي يئن تحته المستثمرون من ثقل تلك الضرائب وتزعجها وبشكو المواطن اجمالاً من العبء الضريبي .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن الإصلاح الضريبي الشامل الذي وعدت به الحكومة هو إصلاح مطلوب فيه تحفيز الاستثمار والانتاج كأساس لتوسيع القاعدة الضريبية وليس بغرض إضافة زيادات أخرى في ضريبة الدخل تحبط المواطن وتفر المستثمر .

ونرجو أن ننبه أخيراً إلى أن أية كلفة إضافية في المستوردات ، لا سيما إذا بولغ فيها ، ستؤدي إلى زيادة أعمال التهريب للمصنوعات الأجنبية عبر حدودنا الكبيرة وغير القابلة للضبط الكامل ، بما يؤدي في النهاية إلى ما نهدف إليه من حماية لصناعتنا المحلية .

سألت المولى أن يحفظ هذا البلد آمناً سالماً وأن يحفظ لنا الحسين قائداً رائداً أنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد سليمان السعد .

هناك تخفيضاً في الضرائب على مشروبات كحولية متعددة ، في الوقت الذي ندعو فيه إلى التوقف عن انتاج أو استيراد هذه المواد تمثيلاً مع القيم الروحية والدينية لهذه الأمة .

لذلك فأستغربنا يصبح أكبر حين نجد تخفيضاً في الضرائب على هذه المواد ، لا سيما وأن قانون ضريبة المبيعات في عمومها يهدف إلى حصر الهوة في مستويات المعيشة بين المواطنين ذوي الدخل المحدود وإولئك المتعدين منهم ، وذلك عن طريق إعفاء المواد الأساسية التي يستهلكها المواطن ذو الدخل المحدود أو الفقير من ضريبة المبيعات .

لذلك نرى أن يتم فوراً تصحيح هذا الوضع بزيادة ضريبة المبيعات على تلك المشروبات وبما يتجاوز ضريبة الاستهلاك لأنها تمثل استهلاكاً لطبقة من المواطنين المتفرجين ولأن رفع الضريبة يساهم في الحد من استهلاكها ، وهو هدف يجب أن لا نسمى نحوه فقط ولكن يتوجب تجاوزه نحو وقف هذا النوع من الاستهلاك المحرم شرعاً على المسلمين والمسيحيين .

٤- طلبت اللجنة المالية لمجلس النواب إضافة فقرة إلى المادة (٢١) تنص على إعفاء ما يستورده أو يشتري محلياً للمساجد والكنائس لأستعمالها الخاصة ، وأتينا نرى أن يشتمل هذا الإعفاء أيضاً على الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية .

٥- أتينا نأمل أن يقدم لنا معالي وزير المالية تقريراً أولياً واقعياً حول المبالغ المتوقعة إضافتها إلى إيرادات الخزينة سنوياً خلال فترة برنامج التصحيح الاقتصادي كتنجبة لتطبيق

السيد سليمان السعد : شكراً دولة الرئيس .

لا أدري كيف نعطي هذا القانون صفة الاستعجال وإصرار دولة الرئيس أن يناقش هذا القانون في هذه الجلسة .

وبغض النظر عما ورد في تقرير اللجنة المالية وخصوصاً في الصفحة الرابعة ، فتقول اللجنة « إلا أنه وبالنظر إلى صفة الاستعجال فقد قررت اللجنة دراسة القانون وفق المعطيات التالية :-

أ- التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

ب- تأكيد الحكومة بأن قانون الجمارك معروض الآن على ديوان التشريع في رئاسة الوزراء .

ج- تأكيد الحكومة على إلحاح قوانين الأراضي والمساحة وقانون المنطقة الحرة في شهر نيسان من هذا العام » .

أقول كيف يكون صفة الاستعجال تعطي لهذا القانون ونبدأ الآن بالدراسة ونحن لم نعرف ما هي هذه المعطيات لهذه القوانين المعدلة ، هل تأتي موافقة لما نريد من تخفيف الاخطار الاقتصادية المترتبة على قانون ضريبة المبيعات .

ثانياً : إذا تأخرت هذه القوانين ماذا يكون وقد وافق المجلس الكريم على قانون ضريبة المبيعات .

ولذلك أجد أنه لا مبرر لبحث هذا المشروع الآن إلا بعد استكمال هذه المواضع ، وعلى الأقل أن تبين الحكومة الخطوط العريضة

لهذه الاجراءات أو لهذه التعديلات في هذه المشاريع التي تريد أن تعرضها على المجلس حتى تطمئن قلوبنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ابراهيم سمارة .

السيد ابراهيم سمارة الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

« وبه نستعين »

دولة الرئيس

حضرات النواب الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتينا نلتقي اليوم لمناقشة مشروع قانون من أهم القوانين المعروضة أو التي ستعرض على هذا المجلس ، ألا وهو قانون ضريبة المبيعات ، وذلك لكونه يمس حياة ومعاش ومصالح كثير من الناس ، ولما له من انعكاسات مالية واقتصادية واجتماعية تظهر مدى جدتها في إيجاد الحلول لمشاكلنا المالية من خلال زيادة الاعتماد على الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات من الدول الأجنبية .

وتظهر الدراسة المتعمقة لمشروع هذا القانون أنه قد أعد إعداداً جيداً ، وإن فيه جهداً يشكر معدوه على ذلك ، وحتى أكون منصفاً فأنتي سأورد الحقائق التالية :-

١- أتينا هذا القانون ضمن حزمة توصيات صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي ، ومع أنني لست من أو المدافعين عن الصندوق ووصفاته ، إلا أننا يجب أن نقر بأن برنامج التصحيح الاقتصادي

هذا من الملاحق

الذي تبنته الحكومة قد أصبح أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله أو إغفاله أو الرجوع عنه ، وإن الاقتصاد الأردني قد استفاد من هذا البرنامج في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً ، وفي جدولة ديون الأردن الخارجية وتخفيف أعبائها .

وفي ضوء ذلك فليس امامنا في ظل الظروف الحالية إلا ان نهيب لهذا البرنامج سبل الدعم والنجاح ، والتي من ضمنها مشروع قانون ضريبة المبيعات الذي هو بين أيدينا ، خاصة وأن مشروع هذا القانون قد تضمن مرحلتين للتطبيق تتسجمان مع واقع وظروف الاقتصاد الأردني .

كما أن في هذا القانون ما يحد من اساليب التهرب الضريبي ، ويساعد في توزيع العبء الضريبي بما يحقق العدالة بين جميع المواطنين .

٢- يتضمن مشروع هذا القانون اساليب لحماية الصناعات الوطنية ، وخاصة في حالة تعرضها لمنافسة قوية من قبل الصناعات الأجنبية كما تضمن مشروع هذا القانون تحيزاً واضحاً لصالح الصناعة الوطنية من خلال فرض ضريبة المبيعات على قيمة السلع المستوردة بعد اضافة الرسوم الجمركية وغيرها ، بينما كانت ضريبة الاستهلاك تفرض على قيمة السلع المستوردة قبل اضافة الرسوم الجمركية ، وهذا يعني أن مشروع هذا القانون يوفر للصناعة الوطنية ميزات أفضل من تلك التي يوفرها قانون ضريبة الاستهلاك .

وكذلك اعفى مشروع القانون الصناعات الصغيرة الحرفية واليدوية ، والتي لا تصل إلى حد التسجيل من دفع هذه

الضريبة ، في حين ستفرض هذه الضريبة على كافة المستوردين مهما بلغت قيمة مستورداتهم ، وفي ذلك دعم لصالح الصناعة المحلية .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الضريبة تشكل تحدياً لصناعتنا الوطنية لتثبت مقدرتها على منافسة السلع والمنتجات الأجنبية في النوعية والسعر سواء في السوق المحلي أو الخارجي بعد ما تمتعت بمختلف أشكال الدعم والحماية خلال السنوات الماضية .

٣- اعفى مشروع هذا القانون من دفع الضريبة بعض القطاعات الاقتصادية التي ما زالت بحاجة للدعم ، كالقطاع الزراعي والحيواني وقطاع الصادرات الوطنية ، وذلك بهدف الاستمرار بتوفير كافة السبل المناسبة لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية ، اما اعفاء الصادرات الوطنية فهو لتشجيع الصناعيين والمتجعين لتوجيه انتاجهم للأسواق الخارجية وعدم الاكتفاء على السوق المحلي ، لما لذلك من دور في دعم إيرادات المملكة من العملات الأجنبية .

٤- سيكون لفرض هذه الضريبة أثر واضح في الحد من الاستهلاك والاستيراد ، وخاصة للسلع الكمالية نتيجة للزيادة المتوقعة في اسعارها ، وهذا سيساعد في الحد من العجز في الميزان التجاري واستنزاف احتياطات المملكة من العملات الأجنبية .

٥- وانني على ثقة تامة بأن ما سيتم تحصيله من إيرادات من جراء تطبيق هذا القانون متعكس الأثرها على تحسين في وضع الموازنة العامة ، وستساهم في زيادة حجم الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للعديد من المواطنين .

وأود القول هنا بأن مواطننا قد ضحى وساهم بجهده وعرقه من أجل التقدم والازدهار الذي احرز ، ولن يضيره الآن الاستمرار في تمتين عرى الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده الأردن حالياً ، خاصة وأن ما يتحمله المواطن من اعباء ضريبية ما زال اقل مما يدفعه مواطنوا العديد من الدول المشابهة لوضع الأردن كالمغرب ١٩٪ ، وتونس ١٧٪ ، والجزائر ١٣٪ ، وتركيا ١٢٪ وغيرها من الدول .

دولة الرئيس ، السادة النواب :

أما ملاحظاتي على مشروع قانون ضريبة المبيعات فهي :-

١- ان فرض هذه الضريبة سيؤدي الى ارتفاع في اسعار بعض السلع والخدمات مما قد يؤثر على ذوي الدخل المحدود في الوقت الذي ما زلنا فيه نطالب الحكومة بتحسين الأوضاع المعيشية لهذه الفئات ، ولم نر لغاية الآن أية نتائج ملموسة لما وعدت به الحكومة وعلى لسان دولة الرئيس .

٢- يتطلب ان يرافق هذا القانون إصلاح ضريبي شامل لكل من قانون ضريبة الدخل والجمارك والاستثمار وغيرها ، بحيث يراعى الا تتقل هذه القوانين من الضرائب المفروضة على كاهل المواطنين ، وتضمن في الوقت نفسه المحافظة على اندفاعه مستويات الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية في المملكة ، وتحول دون انعكاس الآثار السلبية لارتفاع بعض الاسعار على مستوى الطلب الكلي ، وبالتالي تراجع معدلات نمو الناتج الوطني .

٣- نص مشروع القانون في مادته رقم (٢)

على أن الدائرة المعنية في متابعة شؤون الضريبة، هي دائرة الجمارك .

ومع تقديرنا لهذه الدائرة وكفاءة كوادرها ، فإن طبيعة هذه الضريبة تقتضي توفير كوادر متخصصة ذات كفاءة عالية بشؤون هذه الضريبة من تسجيل وجباة ورقابة وتفتيش ، يتم أنتقاؤها من ذوي الاختصاص والكفاءة سواء من داخل هذه الدوائر ام من المؤسسات التي تتوفر فيها مثل هذه الكفاءات وعلى أن يتم تدريبهم وتأهيلهم بشكل جيد للتعامل مع هذه الضريبة ، حيث أنه بدون وجود مثل هذه الكوادر المتخصصة والمميزة ضمن ادارة مستقلة وفعالة داخل دائرة الجمارك فلن تحقق هذه الضريبة النتائج المنشودة .

٤- ورد في المادتين (٣٣) و (٣٦) من مشروع القانون امكانية اجراء مصالحة سواء من قبل الوزير او مدير الدائرة أو من يفوضه أي منهما في الجرائم والمخالفات ، ومن ضمنها جرائم التهرب من دفع الضريبة بشرط ان يكون ذلك قبل صدور حكم قضائي قطعي .

وأرى أنه اذا كان لابد من اجراء المصالحة ، يمكن أن تتم قبل نظر المحكمة بهذه القضايا او قبل اصدار حكمها ، وبهذا توفر وقت وجهد السلطة القضائية ونحفظ لها هيبتها .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام ،

أنه على الرغم من ملاحظاتي السابقة التي أوردتها على مشروع قانون ضريبة المبيعات فإن موافقتي على هذه الضريبة نابعة من رغبتني بانقاذ الوطن الذي اغرقته مديونيات تراكمت

كلنا من الشعب

والله الموفق ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
احمد الكونحي .

الدكتور احمد الكرفحي :

الحقيقة إن هذا القانون باتفاق الجميع
بالغ الأهمية وذو أبعاد في المجالات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل،
ولابد من أن يأخذ مزيداً من الدراسة .

إذ أن الدراسة التي قدمت كانت من جانب واحد سوقت الحكومة فيها إما قناعاتها

أو قناعات غيرها أو أوامر خارجية بلليل أن الحكومة لوئت الأسلوب الذي سوفت به هذا المشروع ولم تسمح في أجهزتها المتطورة والمسموعة الصوت معارض أن يظهر تلك الديوب البادية والتي أظهر بعض إخواننا غملاً منها .

وكما نعلم الوقاية خير من العلاج والسعيد من
اتعظ بغيره والشقي من اتعظ بنفسه . وسبقتنا
دول جنت أشد الماراة من تطبييق مثل هذا
المشروع .

وأستغرب كيف تقدم الحكومة وثيقة خطية تنفذ فيها ضريبة المبيعات ومازال الامر مشروع قانون لم يغيره النواب ولا الاعيان ولم يحظى بالارادة الملكية السامية ولم يصدر في الجريدة الرسمية ، وهذه وثيقة خطية أقرها حرقياً .

هذه هي

११५५-६६

مكتبة الإزنية العامة
مؤسسة إزنية - طابو الخـمسة

5. F

اسم المذبح، على قلت، سورة مضارة للضائعات المصاوة

13

संस्कृत-संस्कृत

٤٠٥ [٤٠٥] ٤٠٥

میدل لند - فرانسه، ۹۴۱۵۷، ۹۴۱۳۱، ۹۴۱۲۱، ۹۴۱۱۱

Do good, cultivate a fine mind, and pray.

سورۃ النور

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية

مركز
مدينته الحسن الصناعيه / اريد
توزيع او بعضه الاداس
توزيع القطع على القيصه

778

تاریخ _____

موضوعه القبول رقم _____

رئیس _____

مهر و امضاء _____

محل مهر و امضاء _____

أحمد المصطفى
مأمور المركز
مواثق

الاقصاديين وزير المالية السابق كان قد كتب واقترح أن تكون ٥٪ .

١- لما يدل على توجس الجميع حتى اللجنة المالية وأن هذا الأمر في غير مصلحة المواطن .

٢- لماذا تحجم الحكومة عن الحديث عن الزيادات في الرواتب أغلب السكان في هذا البلد رواتبهم ضعيفة جداً ، هؤلاء الجنود والعمال والمساكين والغلابا ينتظرون ويسألون لماذا تحجم الحكومة عن الاعلان عن الزيادة حتى يستطيع المواطن والناخب تقدير ظرف الحكومة المالي وفق الظروف الخاص الذي يستتبع راتبه في آخر الشهر .

٣- لماذا أحجم الاعلام الاردني وبخاصة التلفزيون عن السماح للرأي الآخر ان يخاطب الناس حتى يرر رفضه علمياً لضريبة المبيعات لقد تعاملت الحكومة بطريقة غير ديمقراطية ولا حضارية حيث حجبت الرأي الآخر وانفردت بالتلفاز الحكومي غير الاردني لتروج للضريبة مما جعل المعارضين للضريبة كأنهم ضد المواطن وضد مصلحة الوطن .

٤- هذه الضريبة سيتم تبليغها للمواطنين على جرعات ولهذا ستلحق سلماً اخرى هي الآن تحت قائمة الاعفاء وفق رغبة الحكومة ولهذا طرح تطبيقها على مراحل .

٥- اذا كانت هذه الضريبة لا تمس الشريحة الاكبر فمن اين سيكون التحصيل الحكومي ؟ نحن نعلم ان الذين يعانون من الترف هم أكثر الناس على التملك من الضرائب حيث انهم يكونوا خطيوطاً كبيراً في اجهزة الدولة تمكنهم من التهرب من

غريب هذه وثيقة والامر ما زال في حيز مشروع قانون ونجني الحكومة ٤٠٥٦٦٥ دينار .

إذن يا إخوان من ٢/٢٦ حدد صندوق النقد الدولي ، فمثل هذه الوثيقة كافية عندما تبرز لصندوق النقد الدولي أننا ملتزمون بالاداء .

ولذلك الحكومة عندما قناعت أن القرار ليس وطنياً ولكنها إملاءات خارجية ، ولا حرج من أن يسحب هذا القانون كما أن الحكومة في حالات كثيرة سحبت القانون الذي تقدمت بتعديل مادة منه أو أكثر وما زال النواب يناقشونه ، ولا حرج من أن يسحب النواب لمزيد من الدراسة لابتداء وجهة الرأي الآخر . وصدق الشاعر .

وعين الرضا عن كل عيب كليله

ولكن عين السخط تبدي المساويء

ولا أقول نحن ساقطون ولكننا نحن متممون ومن قناعتنا التي لا يرقى اليها شك نطالب بسحب هذا القانون . وارسل هذه الوثيقة الى دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً .

الحقيقة لأننا في جبهة العمل الاسلامي رافضون لهذه الضريبة جملة لا أحب أن أخوض في التفاصيل ولكن بديقتين .

١- اذا كانت هذه الضريبة مع للمواطن الفقير فلماذا قبل أنها ٢٠٪ ، ثم ١٠٪ ، ثم اللجنة المالية تقترح ٧٪ ، ثم أحد كبار

الضرائب عبر الواسطة والرشوة التي تأكل بلدنا
٦- ان أية اضافة ضريبية ستعود على المستهلك الفقير لأن كبار التجار لن يقبلوا ان يلحق الضرر بهم بل سيحملونه لسعر بيع المستهلك .

٧- ان اللجوء الى الضرائب هو اعلان حكومي يؤكد الاصرار على ابقاء النفقات التي لا معنى لها فاذا كنا نريد الخير فلنقلل النفقات لا ان نزيد الضرائب .

٨- ان ضريبة الاستهلاك التي شنت عليها الحكومة الهجوم لتبين لنا فضائل ضريبة المبيعات انها تتعلق بعدد معين من السلع فتعتبر أن الأصل دفع الضريبة على كل السلع باستثناء عدد من السلع قابل للتغيير وارى ان الفرق بين الضريبتين كالفرق بين قولنا :

أ- الاصل في الاشياء الأباحة مالم يرد دليل غير ذلك .

ب- الاصل في الاشياء التحريم مالم يرد دليل على غير ذلك والفرق كبير وكبير جداً .

وأخيراً أذكر زملائي الذين انتخبهم الناس أن التاريخ سيسجل على هذا المجلس بنوابه الثمانين أنهم مروا هذا القانون ووافقوا عليه ، وبالتالي فإن موعد النواب مع الجمهور في الانتخابات القادمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية :

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمون

في ذهني سؤال محدد ، هو في ذهن كل مواطن ، كما أظن لقد غطي الزملاء سليات وإيجابيات مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات . كما غطي هذا المشروع ، الحوار الوطني الدائر منذ شهر عديده ، وكلمات الرافضين له لن تقنع القانعين والعكس صحيح !

لم أشأ أن أدخل في التفاصيل لأنني أعرف أن كل زميل قد حدد موقفه وأن زعرته عن موقفه مستحيلة فلماذا التفاصيل إذن ؟

وسألي : ما هو مدى الربط بين اقرار مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ؟

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمون :

لقد تسربت الى قناعات المواطنين ، ان زيادات رواتب الموظفين والمتقاعدين التي أعلن عنها دولة رئيس الوزراء المحترم ، لن تتم الا اذا اقر مجلس النواب الضريبة العامة على المبيعات .

وان عدم موافقة المجلس على هذه الضريبة يعني حرمان الموظفين والمتقاعدين من زيادة رواتبهم ، مما يعني تلقائياً ، وضع مجلس النواب في مواجهة مع الموظفين والمتقاعدين .

وبما يعني ان اقرار مشروع قانون ، بالكيفية التي يربط فيها مع الرواتب ، سينجم عنه زيادة هذه الرواتب . وأنه لا فرصة ابداً لإقرار الضريبة وعدم زيادة الرواتب .

أرجو أن يتضمن رد الحكومة الموقرة على مداخلات الزملاء النواب ، اجابة واضحة

هكذا من الشاعري

ودقيقة حول موضوع السؤال ، لتشمل تاريخ بدء سريان زيادة الرواتب - إذا كانت النية متجهة لاقرارها - وإن تشمل الاجابة مقدار هذه الزيادة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش : شكراً دولة الرئيس .

الزملاء النواب .

إذا أردنا أن نخوض كثيراً في ضريبة المبيعات وعدم إعطائها صفة الاستعمال بالموافقة أو عدم الموافقة سوف نفقد كثيراً من المواد الأساسية اللازمة للمواطن في الأسواق المحلية ، لأن معظم التجار منذ سمعوا بقانون ضريبة المبيعات بدأوا يحتكرون كثيراً من المواد الأساسية اللازمة للمواطن بالإضافة إلى الركود الحاصل نتيجة التأخر باليت بهذا القانون الهام وإنعكاسات ذلك على جميع فئات الشعب المختلفة والخزينة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

الزملاء النواب الكرام .

إن هذا القانون قد أخذ مدى واسعاً من الحديث والجدل بين قطاعات الشعب المختلفة ، ومع مضي خمس سنوات على كونه نافياً في هذا المجلس تقريباً ما سمعت جدلاً أكثر من

الجدل حول هذا القانون ، وإن المواقفين بجميع شرائحهم يخشون من هذا القانون . الذي لا يعرف شيئاً عن الضرائب ويدفعها دون أن يدري ما هي أصبح يعرف الكثير عن ضريبة المبيعات وعن الآثار التي ستترتب عليه من جراء هذه الضريبة .

دولة الرئيس - الزملاء النواب الكرام

إن هذا القانون سيزيد العبء أضعافاً على المواطن في هذا البلد ، وقد صورت لنا الحكومة أن هذا هو الحل الوحيد ولا حل سواه ، وأن هذه الضريبة مطلوبة لذاتها حتى ولو وجد البديل الأخف ضرراً على المواطن .

لقد سألت أحد المختصين من الوزراء السابقين لو أن ضريبة الاستهلاك زادت السلع التي تفرض عليها ضريبة الاستهلاك بعض الشيء ، هل يمكن أن تغطي هذه الواردات المطلوبة من خلال قانون الضريبة العامة على المبيعات ؟ وهو رجل مختص وبخير فقال نعم . لو زادت بعض السلع إلى قائمة السلع الموجودة الآن والمفروض عليها ضريبة استهلاك لغلت المطلوب لهذه الحكومة من الواردات ، فلماذا إذن تفرض هذه الضريبة ؟

الجواب على هذا السؤال أيضاً كما سمعت أن هذه الضريبة لعينها للثابتة مطلوبة مهما كانت النتائج .

وأظن أن الحكومة التي تتحمل مسؤوليتها لا يهمها أن تأتي بقانون مطلوب لذاته ، وإنما يهمها أن تحقق الهدف . تحقيق الهدف زيادة الإيرادات ، فإذا كانت هنالك وسائل أخرى لزيادة الإيرادات فلماذا لا تلجأ الحكومة إليها .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

لقد إستمعنا إلى قرار اللجنة المالية لمجلس النواب حول ضريبة المبيعات كما إشتراك في بعض اللقاءات والاجتماعات الكثيرة التي عقدتها هذه اللجنة مع ذوي الخبرة والاختصاص .

ولابد لي هنا أن أقدم كل الشكر والتقدير لمعالي رئيس اللجنة المالية ولأعضائها على جهودهم المتميزة لدراسة هذا القانون من جميع جوانبه ...

كما استمعت إلى آراء الكثيرين مؤيدين ومعارضين وقرأت عشرات المقالات وتبين لي أنه يوجد تيارين على الساحة الأردنية التيار الأول يرفض هذه الضريبة ويعتبرها بوابة الشر ولا يقبل أن يناقش في تفاصيلها والتيار الثاني مؤيد لها ومهلل بنتائجها ويعتبرها مفتاح الخير لأردن المستقبل وقد وجدت نفسي بين هذين التيارين فأنا لا أرفضها ولا أقبل بها على إطلاقها ...

وقد وجدت في تقرير اللجنة المالية جواً من الاعتدال وجدت نفسي أقبل به وخاصة إصرار اللجنة المالية على تخفيض الضريبة إلى ٧٪ وأتمنى أن تكون ٥٪ وأن يكون الانتقال للمرحلة الثانية بقانون وإن تحدد قائمة الاعفاءات بقانون أيضاً .

وأرجو أن أبين لزملائي المعارضين أنني كنت أتمنى لنفسني أن أكون معهم ولكن مصلحة الأردن والمحافظة على نهجه الاقتصادي والمحافظة على استقرار صرف الدينار الأردني هو الذي يدفعني للموافقة مع

إن هذه الضريبة سوف تكون سيقاً مسلطاً على الصناعة والتجارة ، ونحن نعلم أن الصناعة والتجارة تمانيان بما يعانيان منه من المشاكل ، فكيف إذا فرضت هذه الضريبة الكبيرة التي تبلغ بنسبة ١٠٪ ، وال ١٠٪ تعتبر هامش الربح في كثير من الصناعات والتجارات .

إن هذه الضريبة ستؤدي إلى تهرب الناس من الصناعة والتجارة إلى نشاطات اقتصادية أخرى غير استثمارية ، كالدخول إلى السندات مثلاً ، أو إلى السوق المالي ، أو إلى شراء العقارات ، وهذه كلها لا تعتبر تجارات استثمارية انتاجية كما هو الحال في إنشاء المصانع وفتح أبواب التجارة .

ولذلك فأني أظن أن هذه الضريبة ستؤدي إلى ضياع في القطاعات الصناعية والتجارية ، وستفتح الباب لأسواق أخرى ليست أسواقنا ، ولأقتصاد آخر ليس اقتصادنا ولثروات أخرى ليست من ثرواتنا .

وبهذا هل يا ترى يراد لنا أن ندخل مازقاً اقتصادياً جديداً في ظل منظومة الشرق الأوسط الذي لا تكون فيه بلدنا بلداً منتجاً ولا بلداً متطوراً في اقتصاده وتجارته .

لذلك فأني ادعو زملائي النواب إلى رد هذا المشروع وإلى رفض هذا القانون ، وعندئذ فإن شعبنا يكون إذا ماردنا هذا القانون ورفضناه قد نكون قد عبرنا عن موقفه وعن رأيه حق التعبير ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الرزاق طيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيشات :

هذا من الأعمال

التعديلات التي أقرتها اللجنة المالية شريطة ان تتمهد الحكومة بمالي :-

١- زيادة المخصصات المالية المقررة لصندوق المعونة الوطنية ولصندوق التنمية والتشغيل .

٢- تحسين أوضاع الموظفين العاملين والمقاعد .

٣- اجراءات عاجلة لحل مشكلة الاسكان لذوي الدخل المحدود .

٤- اتخاذ الاجراءات الصارمة للمحافظة على الاسعار بشكل عام حيث بدأنا نشعر بزيادة اسعار كثير من المواد حتى قبل اقرار هذا القانون .

لذلك يجب على الحكومة ان تضمن ارتفاع الاسعار التي لا تدخل لضريبة المبيعات بها .

ختاماً أدعو الله أن يحفظ الأردن العالي أننا مستقر في ظل الراية الهاشمية الكريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نادر الظهيريات .

السيد نادر الظهيريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

سأكون مضطراً لأختصار الكثير من الملاحظات التي كتبناها نهاية عتي وعن الزملاء توفيق كرشان ، سالم الزوايدة ، علي الشطي .

ويجب فرض ضريبة المبيعات في ظروف صعبة بغائي عنها الاقتصاد الاردني

حيث أن هذا القانون ستكون له اثار سلبية على الاقتصاد الاردني والمواطن اذ انها ستؤدي الى زيادة العبء الضريبي على المواطن المثقل أصلاً بالضرائب وستضر بالحركة الاقتصادية الامر الذي سيزيد نسبة البطالة .

كما أنها أثت في وقت تأكلت فيها دخول للمواطنين وخاصة فئة الموظفين .

وبالرجوع الى المادة ١١١ من الدستور (على الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وار لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء وحاجة الدولة الى المال)

وان الضريبة هي اسلوب قانوني لتوزيع الاعباء العامة سنوياً فيما بين الافراد حسب طاقتهم .

لقد أوضحت الدراسات أن معدل ما يدفعه المواطن الاردني من ضرائب ورسوم يرتفع الى ٣٠٪ من دخله مع أن أعلى نسبة في البلاد العربية هي مصر حيث تشكل الضريبة ٢٤٪ فقط .

وفي نهاية عام ١٩٩١ اتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات المالية لمعالجة الاوضاع الصعبة آنذاك ، شملت زيادة الضرائب وزيادة أسعار المحروقات بنسبة ٤٠٪ للديزل ، و ٢٠٪ للكاز وقبل ذلك زيادة أسعار البنزين والكهرباء وضرائب أخرى .

في الوقت الذي انخفض فيه معدل دخل الفرد بنسبة ٢٦٪ .

ان هذا العبء الضريبي الاضافي ستكون نتائجه غير مشجعة للاستثمار

وسيزيد الاسعار والاعباء على المواطن ، ويقلل الطلب على الاستيراد مما يعرقل التوسع في الانتاج ، ويفتح الباب لمزيد من الاستيراد على حساب الانتاج والصادرات .

دولة الرئيس - الزملاء .

أنا نعتقد أن هذه الضريبة لم تأت ضمن حزمة اصلاح ضريبي شامل يستهدف تشجيع الاستثمار والانتاج ومعالجة البطالة المتفشية في مجتمعنا اما تطبيق الضريبة كضريبة جبائية فقط سيؤدي الى آثار تضخميه .

وان معالجة المعجز في الموازنة لا يتناسب مع مزيد من الانفاق الحكومي الغير اتاجي .

حفظ الله الاردن تحت قيادة الحسين ولي عهده ... والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالله أخوارشيدة .

السيد عبدالله أخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

أضافة لما قاله الزملاء ، فأنتي وقد أخذ طرح هذه الضريبة ابعاداً وطنية اكثر بتقديري من أي موضوع محلي آخر لتعلقه بواردات الدولة من جهة ووضع المكلفين والمستهلكين على اختلاف شرائحهم .

لنا فأنتي وبشكل موجز ولأختصار الوقت أرى أن على الحكومة ان تتقدم بشكل مفصل لهذا المجلس بما يلي حتى تتمكن مع مواطننا من القناعة بقبول هذه الضريبة ومن ثم النسبة المقبولة لدينا ولديه ونحن نتوجس منها

خيفة من نتائج غير مرضية وآمل ان يكون توجسنا وهماً .

١: بيان ايرادات الدولة في الربع الأول من هذا العام من كافة اوجه الإيرادات والضرائب سواء الذي تم تحصيله أو أنه من المفروض قد تم تحصيله ، مع بيان النفقات التي تم صرفها لخلات استحقاقها سواء رواتب او مشاريع او نفقات .

٢: ما هو الحجم المتوقع تحصيله رقمياً بموجب هذه الضريبة سنوياً ، ثم ما هي نسبة ايراد هذه الضريبة مقارنة مع ايراد ضريبة الاستهلاك سنوياً .

٣: وبناء على ما تقدم ماهي الانعكاسات عند فرض هذه الضريبة على المستورد والمتج والمستهلك وهو الأهم سيما وهو يعاني ما يعاني .

٤: هل تحسين الواردات بموجب هذه الضريبة على فرض فرضها سيكون الجزء الأكبر من مردوده حلاً لأشكالات الفقر والبطالة ودعم الموظفين والمستخدمين .

٥: واخيراً لنرى مع هذه الحكومة معه كل ما ذكر هل هي ضرورة وطنية ملحة بكل ما تعنيه هذه العبارة سيما وقد تراكمت الضرائب والرسوم بشكل مرهق .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس - حضرات الزملاء .

انا تناقش في هذه الليلة مشروع قانون

هكذا من الأشغال

التعديلات التي أقرتها اللجنة المالية شريطة ان تتمتع الحكومة بما يلي :-

١- زيادة المخصصات المالية المقررة لصندوق المعونة الوطنية ولصندوق التنمية والتشغيل .

٢- تحسين أوضاع الموظفين العاملين والمتقاعدين .

٣- اجراءات عاجلة لحل مشكلة الاسكان لذوي الدخل المحدود .

٤- اتخاذ الاجراءات الصارمة للمحافظة على الاسعار بشكل عام حيث بدأنا نشعر بزيادة اسعار كثير من المواد حتى قبل اقرار هذا القانون .

لذلك يجب على الحكومة ان تضمن ارتفاع الاسعار التي لادخل لضريبة المبيعات بها .

ختاماً أدعو الله أن يحفظ الأردن العالي آمناً مستقراً في ظل الراية الهاشمية الكريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نادر الظهيريات .

السيد نادر الظهيريات :

بسم الله الرحمن الرحيم

سأكون مضطراً لأختصار الكثير من الملاحظات التي كتبها نيابة عني وعن الزملاء تولى كرشان ، سالم الزوايدة ، علي الشطي .

وبحسب فرض ضريبة المبيعات في ظروف صعبة يعاني منها الاقتصاد الاردني

حيث أن هذا القانون ستكون له اثار سلبية على الاقتصاد الاردني والمواطن اذ انها ستؤدي الى زيادة العبء الضريبي على المواطن المثقل أصلاً بالضرائب وستتضرر بالحركة الاقتصادية الامر الذي سيزيد نسبة البطالة .

كما أنها أتت في وقت تأكلت فيها دخول المواطنين وخاصة فئة الموظفين .

وبالرجوع الى المادة ١١١ من الدستور (على الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب مبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء وحاجة الدولة الى المال)

وان الضريبة هي اسلوب قانوني لتوزيع الاعباء العامة سنوياً فيما بين الافراد حسب طاقتهم .

لقد أوضحت الدراسات أن معدل ما يدفعه المواطن الاردني من ضرائب ورسوم يرتفع الى ٣٠٪ من دخله مع أن أعلى نسبة في البلاد العربية هي مصر حيث تشكل الضريبة ٢٤٪ فقط .

وفي نهاية عام ١٩٩١ اتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات المالية لمعالجة الاوضاع الصعبة آنذاك ، شملت زيادة الضرائب وزيادة أسعار المحروقات بنسبة ٤٠٪ للديزل ، و ٢٠٪ للكاز وقبل ذلك زيادة أسعار البنزين والكهرباء وضرائب أخرى .

في الوقت الذي انخفض فيه معدل دخل الفرد بنسبة ٢٦٪ .

ان هذا العبء الضريبي الإضافي ستكون نتائجه غير مشجعة للاستثمار

وسيزيد الاسعار والاعباء على المواطن ، ويقلل الطلب على الاستيراد مما يعرقل التوسع في الانتاج ، ويفتح الباب لمزيد من الاستيراد على حساب الانتاج والصادرات .

دولة الرئيس - الزملاء .

أنا نعتقد أن هذه الضريبة لم تأت ضمن حزمة اصلاح ضريبي شامل يستهدف تشجيع الاستثمار والانتاج ومعالجة البطالة المتفشية في مجتمعنا اما تطبيق الضريبة كضريبة جباية فقط سيؤدي الى أثار تضخميه .

وان معالجة المعجز في الموازنة لا يتناسب مع مزيد من الانفاق الحكومي الغير انتاجي .

حفظ الله الاردن تحت قيادة الحسين ولي عهده ... والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالله أخوارشيدة .

السيد عبدالله أخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

أضافة لما قاله الزملاء ، فأنتي وقد أخذ طرح هذه الضريبة ابعاداً وطنية أكثر بتقديري من أي موضوع محلي آخر لتعلقه بواردات الدولة من جهة ووضع المكلفين والمستهلكين على اختلاف شرائحهم .

لذا فأنتي وبشكل موجز ولأختصار الوقت أرى أن على الحكومة ان تقدم بشكل مفضل لهذا المجلس بما يلي حتى تتمكن مع مواطننا من القناعة بقبول هذه الضريبة ومن ثم النسبة المقبولة لدينا ولديه ونحن نتوجس منها

خيفة من نتائج غير مرضية وآمل ان يكون توجسنا وهماً .

١ : بيان ايرادات الدولة في الربع الأول من هذا العام من كافة اوجه الإيرادات والضرائب سواء الذي تم تحصيله أو أنه من المفروض قد تم تحصيله ، مع بيان النفقات التي تم صرفها لمخلات استحقاقها سواء رواتب أو مشاريع او نفقات .

٢ : ما هو الحجم المتوقع تحصيله رقمياً بموجب هذه الضريبة سنوياً ، ثم ما هي نسبة ايراد هذه الضريبة مقارنة مع ايراد ضريبة الاستهلاك سنوياً .

٣ : وبناء على ما تقدم ماهي الأنكاسات عند فرض هذه الضريبة على المستورد والمتج والمستهلك وهو الأهم سيما وهو يعاني ما يعاني .

٤ : هل تحسين الواردات بموجب هذه الضريبة على فرض فرضها سيكون الجزء الأكبر من مردوده حلاً لأشكالات الفقر والبطالة ودعم الموظفين والمستخدمين .

٥ : واخيراً لنرى مع هذه الحكومة معه كل ما ذكر هل هي ضرورة وطنية ملحة بكل ما تعنيه هذه العبارة سيما وقد تراكمت الضرائب والرسوم بشكل مرهق .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس - حضرات الزملاء .

انا نناقش في هذه الليلة مشروع قانون

هذا من الأعمال

هكذا من الله على

هام جداً هو مشروع قانون ضريبة المبيعات ، وعليه وبناء على ما جرى في الآونة الأخيرة فأني استغرب ويستغرب معي الكثير من شعب الاردن العزيز .

أن هناك من يطالب الحكومة ان لا تعرض ولا تلجأ الى أي مصدر للأقراض خارجي أم داخلي وإن على الحكومة ان لا تسن الضرائب وعليها في نفس الوقت ان تقدم الخدمات المباشرة وغير المباشرة وصيانة البنية التحتية وإكمالها .

وزيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين والمسكريين وحل مشكلة البطالة ، أمام ذلك كله اتساءل كيف سيكون ذلك ؟

إنني أرى أن الدول التي تحترم نفسها هي التي تعتمد على ذاتها ولا تعتمد على اللجوء الى الاقتراض الخارجي المذل .

وبناء على ما تقدم لابد من وجود ضرائب ذاتية تسد النفقات اللازمة لانجاح مسيرة الوطن وتحفظ لهذا الوطن كرامته في ظل هذه الظروف السياسية القاسية التي يمر بها وطننا وأمتنا العزيزة .

سألاً للمولى أن يحفظ الحسنيين ويحفظ الاردن في ظل قيادته المظفرة الهاشمية ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة الرئيس .

لم أطلب الكلام ولكنني أردت أن تبدأ بالقانون ، وإذا كان هناك أي شيء فليبدأ من

الزملاء فيه إمكانية من خلال مناقشة المادة . لأن ما سمعته من الكثير من الزملاء موجود في ملاحق وجداول في القانون ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ حاتم .

السيد حاتم الغزالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يختلف اثنان ان النفس البشرية تأبى القيد وتعشق الحرية المطلقة ، الا ان هذه الحرية لا تتسجم مع اقرار السيادة للمصلحة العامة .

ومن هذا الباب كان المواطنون يكرهون الضريبة وانا منهم كذلك . ولكن عندما نصطدم بمحدودية الموارد وإنعدامها وعندما تكون بلادنا مكيكة بالمدبونية ، وعندما نريد لوطننا الحرية والكرامة فليس أمامنا الا أنفسنا نحدد من حريتها في البذخ ونعوذها على شد الاحزمة على البطون لما سلف من اعتبارات .

ولكن منطق الانصاف يدعونا الى القول أن مواطننا عموماً يشكو من الضيق . فالوظف المدني والمسكري راتبه بسيط والمزارع يشكو من تدني اسعار منتوجاته لارتفاع تكاليف الانتاج والخلل في عملية التسويق ، والصانع يشكو من غلاء المواد الأولية ، والمواطنون عموماً يشكون من البطالة .

لكل هذه الأمور فأني اطالب الحكومة بما يلي على سبيل المثال :

١- ان تبين الحكومة موقفها من زيادة رواتب الموظفين بكل فئاتهم .

٢- ان تولى الزراعة (بأختار بلادنا زراعية

خفايا المستقبل بقلق شديد .

ولأننا لا يمكن تحقيق شعار الاعتماد على الذات والتصدي للتحدي والضغوط بالتمني والصبر والصمت .

ولأننا أردنا أن نختصر كثيراً من المسافات بين القول والعمل من خلال التضحية ، ومن خلال الرهان على انتماء ووعي المواطن ومن خلال المشاركة في العبء والمسؤولية ومعرفة الحقائق .

فقد جاء تقرير اللجنة شاملاً مفصلاً ومؤيداً للمشروع مع كثير من التعديلات لأنه مشروع يشكل جزءاً من الضمانات الحقيقية للعبور ببلادنا واقتصادنا الى شاطئ الأمان والقوة والتهنيء لإستحقاقات المرحلة التاريخية الخطرة الحاضرة والقادمة .

ولذلك فإني ادعو الزملاء تناول مواد القانون بكل الأمانة والمسؤولية والموضوعية لأنه بالقدر الذي علينا أن نخاف فيه من الجمهور .

علينا أن نخاف بقدر اكبر من خوفنا من حمل الأمانة .

وشكراً دولة الرئيس .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب .

دولة رئيس المجلس : الرجاء من الزملاء ما يغادروا لأنه على وشك الانتهاء من الكلمات . الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر : شكراً دولة الرئيس .

عندما طرحت الحكومة مشروع هذا

بالدرجة الأولى (جل اهتمامها وإن تعلن بما لا يقبل الشك ان هم الحكومة ان تتعشش الزراعة في بلادنا باعتبارها مورداً هاماً من موارد الخزينة وإن تعمل على فتح الاسواق الخارجية ما اوتيت من جهد .

٣- ان تولى سياسة ضبط الانفاق العام لمجل عنايتها وإن تقدم الأهم على المهم في كافة المسؤوليات المناطة بها .

٤- ان تضع الاسس الكفيلة بالقضاء على ظاهرة البطالة التي اصبح المواطن يئن تحت وطأتها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

بصفتي عضواً في اللجنة المالية لا أدري مالمقصود بأن تقرير اللجنة المالية قدم من جانب واحد .

ولا أدري كيف يمكن أن نواجه الجمهور دون نخبرهم عن برامجنا للصمود والتحدي والاعتماد على الذات .

فعندما ناقشت اللجنة المالية مشروع القانون المقترح كانت تعني تماماً أن الموضوع هو مسألة سياسية خرجت عن الإطار الاقتصادي البحت ، ولذلك فإنها تناولت الموضوع من كافة جوانبه الفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمن اطار جدية التوجه وصدق الإدارة الوطنية بضرورة بناء سياسة الاعتماد على الذات خاصة وأننا كنا نتلمس

القانون على مجلسكم الموقر في دورته العادية جرى التصويت على قبوله أو رفضه وتم قبول المشروع وأحيل على اللجنة المختصة هي اللجنة المالية .

إن ما جرى من مداولات ودراسات مستفيضة في اللجنة المالية ولدة تجاوزت الشهر تقريباً مع الحكومة ومع المختصين الاقتصاديين وممثلي الأحزاب وممثلي غرف الصناعة والتجارة وجمعية حماية المستهلك ، وبعض الوزراء السابقين ، أعني وزراء المالية ، وغيرهم .

أدى في نهاية المطاف الى اتخاذ قرار مناسب ومتوازن من قبلها في هذا الخصوص وهو اليوم مطروح على هذا المجلس الموقر لاستكمال البحث والمناقشة .

وانني على قناعة تامة بأن التعديلات التي أجرتها اللجنة المالية ومن منطلق الحرص والمسؤولية الوطنية هذه التعديلات على مشروع هذا القانون أتت لتصحيح وتخفيف من العبء الضريبي على المواطن ، وتحقيق العدالة الضريبية من خلال سياسة الإصلاح الضريبي الشامل والذي طالب المجلس الكرم الحكومة بتطبيقه ، وقد التزمت الحكومة بذلك .

لذا فأنتي أدعو المجلس الكرم الموافقة على مجمل ما جاء من نواصي وتعديلات على مشروع القانون من قبل اللجنة المالية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم .

السيد ابراهيم زيد الكيلاني : بداية لا أشكك في نوايا أحد ولا في إخلاص أحد ولكن هو الرأي والمشورة ولي على هذا

المشروع الملاحظات التالية :-

١- طبق مثل هذا المشروع كما طبقت سياسة صندوق البنك الدولي في بعض البلاد العربية وكانت النتيجة وبالأخصاراً على البلاد والعباد .

٢- ان ضريبة المبيعات تعني تسوية الفقراء بالأغنياء بأقتضاء الضريبة وسيكون بناءها الفقراء وذوو الدخل المحدود بالدرجة الأولى .

وهذا أمر يعود على المجتمع بأسوأ الآثار الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والاخلاقية وسيكون عاملاً من نشر الجريمة في بلد هو بلد رباط وجهاد آمنه عبادة وجهاد وقد شكى العربي من تقدم من مثل هذه الضرائب التي تفرض على الأغنياء والفقراء على كل سلعة تباع فقال شاعرهم شاكياً مصوراً آلام مجتمعة .

أفي كل أسواق البلاد أتارة

وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم
وفي مثل هذه الضرائب الظالمة التي سيكون لها اسوأ الآثار نفهم حديث رسول الله ﷺ « لا يدخل الجنة صاحب مكس » والمكس هي الضريبة غير العادلة .

٣- إن في مثل هذه الضريبة اضعاف لصناعاتنا الوطنية ربما تقضي باغلاق كثير من المصانع الوطنية وتشريد العمال وهدم دخل الأسر الاردنية لصالح الصناعات الاجنبية .

ربما يكون تطبيق هذه الضريبة عاملاً في تشجيع البائع والمشتري .

٤- على الاحتيال على القانون واخفاء صفقات البيع ليكون البيع بلا فاتورة ولا وصل ... في البداية .

زملائي النواب

بداية فأرجو أن أقدم شكري للجنة المالية على جهدها المكثف الموصول الذي انتج دراسة متعمقة حول قانون الضريبة العامة على المبيعات والقت الأضواء الكافية على جميع النقاط التي كانت مجال تساؤل واستقصاء ، ومع ذلك فأرجو أن أهدي الملاحظات التالية على هذا القانون ملخصة كما يلي :

١. لاشك أن الاردن دولة مديونة مثلها مثل بقية دول العالم وحتى الصناعية من الدرجة الأولى منها وهذا يتطلب سداد هذه الديون للدائنين بأية طريقة تراها الدولة الأردنية ممكنة ومن مطالعائنا لأماكيناينا الوطنية فلا نرى أي بديل آخر مناسب غير هذا القانون والتقييد ببرنامج الإصلاح الاقتصادي .

٢. لا يوجد أي إنسان يرغب رغبة شخصية متبرعة ، لأقرار أي قانون ضريبي يفرض على المواطنين ، ولكن نحن أمام أمرين أحلاهما مر فإما :

أ. إقرار هذا القانون إقراراً يتناسب ومتطلباتنا الوطنية وإمكانياتنا الذاتية .

ب. أو رفض وسداد الديون من إمكانياتنا المحدودة مما سيجعل إقتصادنا الوطني وإمكانياتنا المالية ورصيدنا من العملات الصعبة في صورة تجعل وضع البلاد في حالة تشبه ما تعرضت له البلاد عام ١٩٨٨ وإن تصبح القيمة الشرائية الفعلية للدينار الأردني لاسيما وهي أكثر من ٥٠٪ من قيمته الحالية وسيكون للتأثر الأول والاخير سلباً منه هي الطبقات الفقيرة التي تدافع عن مصالحها .

٣. وبناء عليه فإنه لا يوجد أمامنا خيار سوى

ثم قد ينشأ عن هذا تبعات قانونية ستنتج فيها حقوق وتقع مظالم مما يسبب ارباكاً لحاكمنا وزعزعة في أمن مجتمعنا وأستقراره .

٥- ان حصر مطالب الأسرة ذات الدخل المحدود ببعض السلع التي قرر اعفاؤها فيه غفلة كبيرة عن تطور المجتمع الاردني ونموه .

واوضح دليل على ذلك السلع التي تبينها المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية من الادوات الكهربائية من الغسالة والثلاجة والاشلاجة وغيرها التي تخضعها لأصحاب الدخل المحدود من الموظفين ومن العسكريين ومن المتقاعدين ، إذن اعترفت الحكومة بأن هذه حاجات لذوي الدخل المحدود فكيف تفرض عليها مثل هذه الضريبة .

إن الموظف والمجندي والمتقاعد سيكتون بنارها بالدرجة الأولى ، أما التاجر والعامل فيسرفح ربحه أو أجره ولا تناله كما تنال الطبقات الفقيرة ، وفي هذا ظلم كبير .

إن العدل أساس بناء الوطن وقوته وكرامته ، ولذلك أدعو الحكومة الكريمة لتقديم مشروع ضريبي متكامل يعالج الضرائب كلها على أسس العدل والمساواة ومراعاة دخل الفرد ومسؤولياتنا القومية والوطنية ... والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

هذا من الأصول

الموافقة على الخيار الأقل ضرراً وهو الموافقة على هذه الضريبة ولكن ضمن المعطيات التالية :-

أ. مع الموافقة على توصيات اللجنة المالية ولكن أن تكون النسبة ٥٪ بعد الجمارك .

٤. على الحكومة أن تتخذ الاجراءات السديدة حول إستغلال حصيلة هذه الضريبة لزيادة الانتاجية الوطنية بصورة فعالة وذلك لزيادة الاعتماد على الذات والاستغناء عن التسول أمام الدول الأجنبية ، مما سيرهن سيادتنا الوطنية وقرارنا الوطني واستغنائنا عن الانتقال للمرحلة الثانية من القانون وهي الضريبة المضافة (V.A.T) وهي الضريبة سبعة السمعة التي ستؤثر على كل إنسان والتي لن يتم الانتقال لها إلا بقانون .

وما هذا القانون إلا إصلاح وطني إقتصادي لشدة الاحزمة على البطون وهو ما نطالب به جميعاً ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخابة :

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

إني أضم صوتي لصوت الزملاء الذين تحدثوا عن عدم جدوى الخطابات مهما طالت ومهما زاد عددها . لأن كل نائب وقبل أن يحضر هذه الجلسة كؤن موقفاً محدداً لجانب مشروع القانون أو ضده ، ولكني أجد نفسي ملزماً أن أقول لزملائي أنني ومن خلال الاجتماعات الطويلة للجنة المالية ومع ممثلي

كافة القطاعات الاقتصادية ، وممثلي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، لم أستطع أن أجد مبرراً منطقياً لرفض هذه الضريبة ، كما أن كل من الدين التقيناهم وسمعناهم في مختلف مواقعهم لم يستطيعوا أن يطرحوا البديل .

نعم إن الهدف الأساسي من هذه الضريبة هو المزيد من الاعتماد على الذات ، لذا أرجو أن ترتبط الموافقة على هذا القانون بقيام الحكومة بخطوات عملية لوقف هدر المال العام أينما كان ، ووضع الحلول الناجحة لوقف الانفاق على بعض الشركات والمؤسسات الخاسرة والمتعثرة والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على الموازنة وبالتالي على دافع الضريبة .

وأرجو أن لا نبحث عن سبل زيادة الانفاق وخاصة في مجال النفقات الجارية مما يمكن أن ينفي الهدف الأساسي لرفض هذه الضريبة .

ولا بد من تذكير أخواني الحائقين من زيادة العبء الضريبي على فقراء الأردن ومتوسطي الدخل أن يتبهنوا جيداً لجدول السلع المعفاة من الضريبة ... وأن يضيفوا لهذا الجدول ما يعتبروا أن له مساساً لمستوى معيشة هذه الشريحة ، ولا بأس أن تتوسع بعض الشيء بهذا الجدول على شرط أن نفرض النسبة المناسبة التي تحقق الهدف من هذه الضريبة علماً بأننا في اللجنة المالية ومن خلال مختلف الدراسات الجادة والدقيقة يتبين أن العبء الضريبي الذي سيقبض على المواطن نتيجة لهذا القانون هو ١٥٨ قرش لكل مائة دينار مما يعني أقل من نصف دينار على صاحب دخل مقداره ثلاثمائة دينار ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النية التي تتجه لإعفاء هذه

الشريحة من ضريبة الدخل والتي تساوي حوالي دينارين في الشهر ، سنجد هذه الشريحة مستفيداً من هذا التوجه بشكل عام .

أ- أرجو وأتوجه من خلال مجلسكم لحكومتنا الرشيدة أن لا تبحث عن سبل إنفاق جديدة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عارف .

الدكتور عارف البطاينة : شكراً دولة الرئيس .

ملاحظاتي على هذا المشروع أنه أشيع بحثاً في المجتمع الأردني ، في النقابات ، في المؤسسات ، في التجمعات ، وأشيع دراسة في اللجنة المالية حيث استدعت الكثير من ذوي العلاقة بهذا المشروع ، وأبدت توصيات منها توصيات ايجابية كثيرة تأمل من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار .

وملاحظاتي الخاصة أن الكثير من المواطنين ممن يقدرون موقف الأردن وواقعه الاقتصادي والسياسي هم بهذا الاتجاه ، أي اتجاه الموافقة على الضريبة المطروحة ولكن أن لا تزيد النسبة عما اقترحه اللجنة المالية .

وهناك من يعارض من خارج هذا المجلس ومن داخله وربما حساباتهم خاصة بهم وهم يعلمون أنها ضرورية جداً وإن كان لها مردود فهو مردود كما ذكر أحد الزملاء ربما كان مردود مستقبلي وربما انتخابي .

إن أقل ما يقال عن هذه الضريبة وفوائدها مشكلة هذا البلد بأن التهرب من الضريبة المباشرة قد استفحل وإن ضريبة

المبيعات هي الوسيلة الوحيدة لمتابعة الانحمار والتصنيع ومن ثم تحصيل الضريبة المباشرة بحق لدعم الخزينة لتقوم بواجبها تجاه المواطن وكذلك لتحسين القدرة لتسديد الديون الخارجية والتي هي بحد ذاتها السبب الأكبر باتباع سياسات خارجية معينة لا تخفى على أحد من أعضاء هذا المجلس الكريم .

نتظر من الحكومة التقدم للمجلس الكريم بما تبقى من التصحيح في الخزمة وبحاجة إلى تطوير ، الضريبة التي لاشك أنها أصبحت بالية وتشكل عبئاً على المواطن على المستثمر الذي تعتمد عليه لتخفيف البطالة من خلال استثماراته ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

لا أريد أن أتطرق الى كثير من المواضيع التي أثارها بعض الاخوان حيث قالوا أن هذا القانون جاء قلبية لرغبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فهذه مؤسسات لها صفة استشارية فقط وهي كالطبيب حين يذهب المريض الى الطبيب فيعطيه الوصفة وعلى المريض أن يأخذ بهذه الوصفة أو يتركها وهو يتحمل المسؤولية .

فهذا القانون ليس ضد أحد ، نحن هنا فريق واحد ليس منا من هو ضد ذوي الدخل المحدود وكلنا في الهم شرق .

إن هذا القانون أيها الاخوة أخذ الوقت الكثير في الاخذ والرد ، ولم يأخذ أي قانون في علمي هذا الوقت . وكانت اللجنة المالية

هكذا من الأشعل

يهدف من وراء ذلك تحقيق المصلحة العامة للبلد وخدمة للوطن والمواطن ، وليس للمصلحة الشخصية ، وإن الكثير منا أو من الذين تحدثوا قد أصابوا الحز و طبقوا المفضل في ملاحظاتهم العديدة .

وعلى أية حال فأنا لا أريد أن أطيل في تعليقي بالنسبة لضريبة المبيعات لأنه ليس من السهل أن يقف النائب تحت هذه القبة ليتحدث علناً أنني مع ضريبة المبيعات أو أنني ضد ضريبة المبيعات ، نحن مع مصلحة الوطن والمواطن .

فاذا كان الامر يحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وذلك بأن يأخذ من اموال الاغنياء لترد على الفقراء ، ومن أجل تقديم الخدمات العامة بأنواعها ورفع مستوى دخل الفرد فنحن نسعى جميعنا الى تحقيق ذلك .

إنني أدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ بلدنا هذا من كل شر ، وأن يلهمنا طريق السداد والصواب .

فنحن نجتهد بالنسبة للأمور التي نناقشها ولكل مجتهد نصيب ، فمن اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - حضرات النواب المحترمين .

بمدلولاتها الكثيفة واعية لكل الأسباب التي أوردتها من كانوا ضد هذا القانون ، وكنا أيضاً واعين لمن يؤيدونه وأسباب هذا التأيد وتوصلنا بعد مداولات وقناعات أن المصلحة الوطنية والقومية والاقتصادية والاجتماعية هي في وجوب الموافقة على القانون بعد إدخال التعديلات التي رأينا أنها في مصلحة المواطن ، لأن هذا القانون يا إخوة يحمي الاقتصاد الوطني ، وينفس الوقت يحمي مدخلات ابنائه ويهيء له سبل الاعتماد على الذات دونما إرهاب للمواطنين ، وكذلك لما فيه من دعم للتنمية ، والأهم لما يوفره من الكرامة الوطنية .

وكنت أود أن أسمى هذا القانون قانون ضريبة المواطنة .

وفي الختام أدعو الاخوة الكرام أن نكون ملتزمين جداً وأن ننظر الى هذا البلد أنه بلد لنا جميعاً ، وأن نوفق جميعاً لما فيه الخير . كما أدعوا أن يرعى الله هذا البلد ومواطنيه من كل مزايده تصب في مصلحة غير مصلحة المواطن والوطن ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، نحن في هذا البلد الصامد المربط كغيره من بلدان العالم يمر بالتغيرات السياسية والاقتصادية ، يمر بمراحل الرخاء أحياناً وبمراحل الشدة أحياناً أخرى .

ولهذا فإن ضريبة المبيعات التي تحدث عنها الزملاء الكرام وأدلى كل منهم بطلوه إنما

تلك الدول منه يساوي عشرة أضعاف معدل دخل الفرد في الأردن . (ينظر خلفه) .

ب- كما أن تلك الدول تمتلك المواد الخام والاكتفاء الذاتي في الصناعة فيكون السعر للسلعة لديهم خمس القيمة من سعرنا ، بل بعض السلع العشر .

ومثال ذلك : فإن السيارة التي تباع في اليابان أو ألمانيا بما يساوي خمسة آلاف دينار ، فإنها تباع لدينا بـ ٣٠ ألف دينار ، وربما بـ ٥٠ ألف دينار .

فيكون الناتج الضريبي لدى الفرد في أوروبا وأمريكا واليابان وغيرها قد بلغ ٥٠٠ دولار على تلك السيارة مثلاً ... بينما لدينا سيبلغ الناتج الضريبي لتلك السيارة ٣ آلاف دينار أو يزيد .

ومعنى ذلك إذا قارنا بين الدخل للفرد الأردني وغيره لدى الدول التي طبقت الضريبة منذ زمن ، فنجد العدالة الإنسانية في ميزان المقارنة تقتضي ألا يكون هناك ضريبة في الأصل .

حيث إننا أمة متميزة ، أمة ذات رسالة العدل والرحمة أمة تمتلك الأصيل البديل ، الذي ينبغي العودة إليه دون ادنى تردد ، إذا أردنا تحرير الوطن والشعب من الاستعمار وعبودية التبعية الدليلة .

حيث إن الله عز وجل أغنانا بتشريعه الشامل الكامل ، حيث فرض الزكاة التي تجفف جميع مستنقعات الفقر والحاجة والبطالة والتشرد بل الغارمين لهم العلاج الشافي في الزكاة ولم يبق في المجتمع سوى الأغنياء .

(١) لقد سمعنا قبل الساعة السادسة تحت القبة الجرس يقرع ويقرع طويلاً ، وكأنه جرس إنذار مبكر - لكنه جرس إنذار مبكر من أي شيء يا سادة ؟ فلا أجد تفسيراً إلا أنه جرس الانذار والتحذير من خطر ضريبة المبيعات .

(٢) أتساءل في معية الشعب الكريم الذي أكرمنا بثقته الغالية ، حول طرح الحكومة قانون ضريبة المبيعات على وسائل الإعلام .

فهل من العدالة أن يتم ذلك إعلامياً قبل مناقشته مع نواب الشعب تحت القبة ؟

لم أصبحت الحكومة تمثل الشعب ، ولم يعد المجلس الكريم يمثل الشعب ؟ أم أصبح الشعب ونوابه وأجهزة إعلامه مزرعة تمتلكها الحكومة تتصرف بها كما تشاء .

فإن قالت الحكومة ، إن السادة النواب هم أصحاب الشرعية في تمثيل الشعب فالجواب ، إن الشعب ونوابه يريدون من الحكومة التزاماً في الواقع يدل على ذلك .

ومن ثم يمكن نواب الشعب من إقامة ندوات مع الحكومة على شاشة التلفاز قبل مناقشته تحت القبة .

والا فالواجب على الحكومة أن توقف التهيئة النفسية والإعلامية وعمليات غسل الدماغ للمواطنين من خلال وسائل الإعلام وعلى رأسها التلفاز .

(٣) إن معظم الدول التي يستدل بها في تطبيق ضريبة المبيعات لا يقاس عليها في بلد يغلب على سكانه الفقر والدخل المحدود وهناك فوارق جوهرية بيننا وبين تلك الدول منها :

أ- حيث يبلغ معدل دخل الفرد في

وإن معالي وزير المالية يرحب بتطبيق الزكاة كما صرح بذلك .

وعندما نسأل بلغة الأرقام ، كم تبلغ السيولة النقدية المتداولة لدى الشعب ، إضافة لقيمة السلع والعقارات التجارية ، فالجواب بالأرقام ، لا يقل الرصيد الاجمالي عن ١٤ مليار دينار .

أي ستبلغ الزكاة ٣٥٠ مليون دينار ، وبذلك يكون مجتمعنا متعاطفاً متراحماً متعاوناً ، والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ، أولئك سيرحمهم الله .

وفي الختام اللهم إني أبرؤ إليك من ضريبة المبيعات ، وأبرؤ إليك اللهم من الموافقة عليها ، والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

أعشى أن يكون نقاشنا تماماً كتحميلنا الجرس الذي يدق لأن الدخان قد زاد في القاعة أنه دق أو دق انذاراً لضريبة المبيعات .

السموات والارض والجهال أبين أن يحملن الأمانة وإلا لكان النهار مرة اربعين ساعة ومرة ساعتين ، وهذا الجرس دق لأننا خالفنا النظام بالتدخين ولم يدق إنذاراً مقدماً لضريبة المبيعات .

ونحن نقاش هذا الموضوع على الأساس

الذي قاله الاقطش رحمه الله ، نقاش هذا القانون هل هو ضروري وفيه خير أم أننا نتفغن بفرض الضرائب ونحن لانقاس بالبلدان الاخرى التي لديها ثروات طبيعية وصناعات كبيرة ، إنما نحن بلد نعيش هذا الحياة بما يتيسر لنا من ثروات قليلة ومن القروض التي نعرض عليها .

لذلك أقول للموافقين هاتوا برهانكم ، ونقول للمعارضين هاتوا برهانكم بأن هذه الضريبة مفروضة علينا من الخارج ونحن مخبرون أن تقبل أو لا تقبل ، ولكن أقول لحضرات الزملاء المحترمين الذين قدموا في كل أسبوع مئة وعشرين ورقة يطالبون باقامة مشاريع وفتح طرق وبناء مدارس ومستشفيات ، من أين تبني ومن أين تفتح الطرق ومن أين تزيد رواتب الموظفين ، الامن والجيش والمتقاعدين .

أمر عجيب نطالب بالكثير ثم نضع العقبات في طريق المسيرة ، خير لنا والدين يتكلمون يعلمون بأن الاسلام يجيز للدولة عند الحاجة أن تأخذ من الغني حتى يتساوى هو والفقير بالرغيف الواحد .

إذن الاسلام يجيز فرض الضرائب إذا لم تكفي الزكاة ، وأرجو عندما نقاش المواضيع أن لا ندخل الاسلام من زوايا لا تتسع للاسلام مدخلاً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

جراء فرض هذه الضريبة .

ج) السماح بتعرض الصناعة الوطنية الى رياح المنافسة الخارجية ضمن حدود التنافس المتكافئ القادر على دفع عجلة الانتاج نحو التقدم والتطوير مع ضرورة الحفاظ على معدل حماية حقيقي للصناعة الوطنية ضمن قماش (٣٠ ٪) الى (٥٠ ٪) .

د) ان الضريبة العامة على المبيعات لها وظيفة اقتصادية محورية ذات مساس مباشر بالعملية التنموية وتطلى على كونها مجرد مورداً لخزينة الدولة .

هـ) أن تكون الضريبة على المبيعات جزءاً هاماً وأصيلاً من حزمة إصلاح النظام الضريبي ، وأكرر جزءاً من هذا الاصلاح الضريبي .

وكما وعدنا في هذا المجلس الكريم قانون الجمارك انتهى بحثه في اللجنة المالية في مجلس الوزراء ، قانون ضريبة الدخل يبحث الآن ونفر من اخوانكم من المختصين من كافة القطاعات يبحثون هذا القانون ، ونأمل أن تأتي بهذين القانونين في أقرب فرصة حتى نكون قد قدمنا وأوفينا بما وعدنا .

إستناداً الى هذه الثوابت وتوخياً لتحقيق خطوة هامة ورئيسة على طريق إزالة أو تخفيف حدة الاختلالات الاقتصادية ، فإنه من المتوقع ان تحقق ضريبة المبيعات الاهداف التالية او تساعد على تحقيقها :

أ) زيادة الاعتماد على الذات وتوفير مصادر تمويل محلية من خلال الاثر الايجابي للوظيفة لهذه الضريبة بغية تغطية النفقات الحكومية وتقليص عجز الموازنة العامة ما أمكن بالأرقام المطلقة وكذلك نسبة الى الناتج المحلي

كان لي شرف اللقاء مع جميع إخواني في مجلس النواب وأعتذر لمن لم أستطيع اللقاء بهم لا يجاز وتقصيل وبحث مشروع قانون المبيعات منذ أن قدم لهذا المجلس من سنة ونصف أو يزيد ولم أبق شاردة أو واردة إلا وتحدثت عنها ، ولم أبق رقماً إلا وأخضعتة للفحص ، ولم أبق فكرة إلا وأخضرتها لتحسين هذا المشروع ، فلا أود أن أطيل لقد تحدثت الكثير الكثير ولكن أود أن أذكر إن نعت الذكرى وللمرة الاخيرة ، على ما أرجو، حول هذه الضريبة .

إن ضريبة المبيعات لا تطلب لذاتها ، اذ ليس المقصود أن تأتي بضريبة جديدة أو أن نجد مورداً لخزينة الدولة فيكون هنما فقط تقليص العجز في الموازنة العامة .

فالنظرة العلمية الصحيحة لتقليص عجز الموازنة لا يكون الا من خلال زيادة الانتاج وبالتالي زيادة قاعدة المكلفين بدفع الضريبة والا اكلت الضريبة بعضها .

اذ لا يجوز أن يكون فرض أي ضريبة جديدة معرقلاً للانتاج بل محفزاً له ، ومن هنا كان لا بد لضريبة المبيعات ومن خلال هذا المنظور أن تعتمد الثوابت التالية : وأعيد للتذكير .

أ) عدم المساس بالعيب الضريبي لدوي الدخول المحدودة والمتدنية بحيث تبقى ميزانية الاسرة لهذه الشريحة من الدخول في منأى عن أي تأثير سلبي عليها .

ب) عدم رفع المستوى العام للأسعار باتجاه الزيادة والتمسك بثبات القوة الشرائية لدوي الدخول المحدودة والمتدنية وعدم تخفيضها

هكذا من الشاهد

الاجمالي .

ب) تهذيب أنماط الاستهلاك ، والعمل على أن يقل التفاوت بين القدرة على الدفع وبين حجم وأنماط الاستهلاك وصولاً إلى هدف تخفيض نسبة مجمل الاستهلاك العام والخاص إلى ما هو دون مستوى الناتج المحلي الاجمالي . أي أن لا نأكل كل ما نتج بل نوفر قليلاً وهذا جزء من هذه الوظيفة .

ج) تحسين المناخ الاستثماري وتخفيف القطاع الخاص وتفعيله والركون إلى آلية السوق وإزالة التشوهات في قوى العرض والطلب بإعتبار أن ضريبة المبيعات من أكثر الضرائب مساهمة للاقتصاد الحر والمبادرة الفردية .

د) تشجيع الصادرات السلعية والخدمات وتقليص فجوة العجز في الميزان التجاري وتعزيز أوضاع ميزان الخدمات في ميزان المدفوعات .

هـ) زيادة نسبة تغطية الفائض في حساب الخدمات في ميزان المدفوعات للعجز في الميزان التجاري .

و) تحقيق انخفاض تدريجي في رصيد العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بحيث تنتهي ظاهرة العجز للملازمة لهذا الحساب لتتحول الادخارات الخارجية بعد ذلك إلى علامة موجبة وتكون عوناً حقيقياً في زيادة حجم الاستثمارات .

إن التأكيد على توجهات السياسة الاقتصادية في تصحيح مسارات الاقتصاد الوطني ، إنما يستلزم بالضرورة تطوير السياسة المالية ، بإعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية ، فتكون أقدر على ترجمة أهداف السياسة الاقتصادية والعمل على تحقيقها .

ولما كان النظام الضريبي إحدى أدوات السياسة المالية ، فإن تطوير هذا النظام وضرورة مواكبه لكافة الظروف والمتغيرات الاقتصادية ليكون قادراً على التعامل مع منطلق المرحلة الاقتصادية والتنموية الراهنة والمستقبلية ، إنما يتطلب دوماً إعادة النظر بكافة القوانين والتشريعات بحيث يصار إلى بلورة إطار فكري لمفهوم الإصلاح الضريبي وأبعاده ومراميهِ وكذلك وضع القوانين المتطورة والقادرة على أن تؤدي الوظيفة الاقتصادية المتوخاة منها .

إن قانون ضريبة المبيعات لا يتفق عنه آلية ضريبية متطورة للمساعدة في تجاوز الاختلالات الاقتصادية فحسب ، بل يفتح مجالاً واسعاً نحو عدم تعرض الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى أية صدمة مفاجئة أو إلى استنزاف آتي لهذه الاحتياطات ، والا نكون أمام وضع لا بد معه من أن ندفع كامل مستحقات الاقساط والفوائد المترتبة علينا ، وإن يُغلق امامنا باب إعادة الجدولة فتكون احتياطاتنا في وضع لا يمكنها من مواجهة تبعات هذا القرار أو المضي في هذا التوجه .

إن ما يعاني منه ميزان مدفوعاتنا من فجوة تمويلية تصل إلى حوالي (١٣٠٠) مليون دولار إنما يفرض علينا أن نأخذ توجهاً معيناً ، إذ لا نستطيع مقبوضاتنا من القطع الاجنبي ان تصل إلى مستوى سد هذه الثغرة ولا يستطيع اقتصادنا الوطني ان يتحمل استنزافاً مفاجئاً يمثل هذا الحجم لإحتياطاتنا من العملات الأجنبية .

فموضوع بحث إعادة جدولة الاقساط والفوائد والتخلص من كل تبعات وسلبات

فجوة التمويل الراهنة في ميزان المدفوعات يتطلب بالضرورة ان يكون قرار ضريبة المبيعات مقدمة هامة وأساسية الى هذا المخرج .

ومن هنا تأتي أهمية هذا القرار لتضاف الى كل ايجابيات فرض هذه الضريبة .

لا أذيع سرّاً إن قلت أن خدمة الدين الخارجي وما ستوجب دفعه من أقساط وفوائد إنما هو مرهون بمدى ما نذهب اليه من تطبيق لحزمة الإصلاح في النظام الضريبي والذي يأتي قانون ضريبة المبيعات كمقدمة أولى وأساسية له . مثلما ان توفر مصادر تمويل لخزينة الدولة جراء ضريبة المبيعات أمر علينا أن نجاهر به ، فلا يجوز المضي نحو تحقيق هدف الاعتماد على الذات من خلال طرح شعارات فقط بل لا بد من ترجمة عملية لهذا الشعار ، ولا بد لهذه الترجمة العملية أن تكون من خلال ضريبة أو جهاز ضريبي يتحمل الاستهلاك الترفي أكثر من استهلاك السلع غير الترفية ، ولا بد أيضاً من جهاز ضريبي يأخذ من الاقتر على الدفع ولا يمس غير المقتر فيكون في ذلك توجه ليس فقط إلى الاعتماد على الذات بل أيضاً إعادة في توزيع الدخل وكذلك إعادة في توزيع الاعباء الضريبية فتناسب بالتالي هذه الاعباء مع الاعوية الضريبية الصحيحة ومع الاقتدار الصحيح للمكلفين على الدفع .

إن حماية ذوي الدخل المحدودة والمتدنية لا تكون بعدم فرض ضريبة المبيعات بل تكون مع فرض هذه الضريبة لتأخذ من الأكثر استهلاكاً للسلع غير الضرورية والترفية وتغذي خزينة الدولة بإيرادات لا تمس حياة شرائح ذوي الدخل المتدنية بل تكون بمثابة قناة هامة لتفدية اتفاق عام موجه الى مرافق

يكون ذوي الدخل المحدودة والمتدنية بأمس الحاجة اليها .

فلا نستطيع ان نهتم بموضوع زيادة رواتب الموظفين أو أي زيادة ، أو أي مشروع خارج قانون الموازنة الذي تم إقراره في هذا المجلس الكريم دون أن يكون لنا مورد نعلم مسبقاً أنه قادر على تغطية هذه الزيادة ، ولا نستطيع أن نرفع شعار الاعتماد على الذات وشعار التوقف عن الاستجداء لنيل بضعة ملايين هزيلة من هذا البلد أو ذاك ونحن نرفض ان نسير باتجاه آلية تطبيق هذا الشعار ، وكأننا نصر على أن يكون لنا موقع ثابت بين صفوف الدول دائمة الاستجداء فيكون قرارنا الاقتصادي عندئذ في وضع اهد ما يكون عن الاستقلالية أو الاعتماد على الذات وأقرب ما يكون إلى أن يصبح الاستجداء ملازماً لعجز موازنتنا متأسلاً في ثوابت تعاملنا مع كل الدول القادرة في العالم ، فيكون والحالة هذه قد تجذر الاستجداء في حياتنا الاقتصادية وأغلق طريق الاعتماد على الذات بدل أن نوقف نموه ونجسته من جذوره .

في هذه العجالة دولة الرئيس أستأذن أن أرد بإيجاز كبير على بعض النقاط التي أثارها اخواني وزملائي النواب الكرام .

وأبدأ بأخي الدكتور أحمد الكوفحي الذي رفع سند يقول فيه أننا فرضنا ضريبة المبيعات قبل أن نفرض ، يعلم الدكتور الكوفحي وهو استاذ ومعلم بأن الخطأ الانساني غير المقصود مسموح به في كل الدنيا .

هذا فعلاً كما تقدم مستند قبض فرعي مرفق بكشف لا أدري كيف وصل إلى يد سعاده ، واستأذن سعاده أن الموظف كتب في

هكذا من الأصول

الكشف المبيعات والاتاج وكررها كثيراً حتى عندما كتب الكشف الفرعي ذكر المبيعات ، فهو خطأ إنساني .

أما الوصل الاساسي الاخضر وهو وصل المقبوضات ذو الرقم المضبوط والاساسي والذي يدخل الخزينة مطبوع عليه رسوم الاتاج والمكوس ، ورسوم الترفة الجمركية ، وضرائب البلديات بالتفصيل وهي مطبوعة طباعة وليس بخط اليد .

اعذرني إذا أخطأ أحد ابائكم في اريد ، والمستند الحقيقة من اريد ، في ذكر كلمة المبيعات خطأ ، وأقدم هذه الوثيقة لدولتكم للتوثق منها ومن صحتها .

طلب إخواني أن أقدم تقرير عن الوضع المالي ، تميت أن أكون أحضرت أوراقتي عن الوضع المالي ، لكن من الذاكرة اسمح لي دولة الرئيس أن أقول إنفاقنا عن الربع الاول هذا العام وأستذكر النسب فقط وصل ٩٩٪ وكسور ، الاتفاق الجاري في الثلاث شهور الماضية .

الايارد المحلي وصل ٩٥٪ أي أننا لم نحقق الى ١٠٠٪ المتوقعة ، كنا عادة نتخطى هذا الرقم ونزيد عن الـ ١٠٠٪ وحققنا ٩٥٪ .

في النفقات الرأسمالية أنفقنا فقط ٣٠ مليون بدل ٩٠ مليون أي أننا لم نستطع إنفاق ٦٠ مليون على المشاريع الرأسمالية والسبب أننا بدأنا بالاتفاق من الموازنة في ١/٣/١٩٩٤ كما تعلمون لأن إقرارها كان في مطلع الشهر الثالث .

هذا الوضع المالي بايجاز وأمل في القريب العاجل بتفصيلات كاملة .

طبعاً هنالك ملاحظات كثيرة تطرق اليها إخواني من ذكر نسبة الضريبة ٥٪ ، ومن قال ٧٪ ، ومن قال ١٠٪ ، ومن رفضها وأنا أقول ١٠٪ ضريبة عادلة ومقبولة تمكننا من الاستجابة لرغبات إخواني النواب ، وباتصالي المباشر معهم يعرفون مدى ضرورة توفر المال قبل الاتفاق .

لا أستطيع الالتزام بأي إنفاق خارج قانون الموازنة إلا بتقدير المال اللازم لذلك ، والمال اللازم يجب أن يأتي بقانون والتفقة أيضاً تفر بقانون وضمن قانون الموازنة .

وإذا تجاوزنا يجب أن نتقدم بملحق مشروع قانون موازنة ليقر من مجلسكم الكريم .

فألمي أن تكون نسبة الى ١٠٪ هي النسبة المقبولة لأن قائمة الاعفاءات قائمة طويلة جداً وتجاوزت الحدود المسموح بها ، حتى أصبح يطلق عليه في الدوائر المالية قانون الاعفاءات وليس المبيعات لكثرة ما دخل به من اعفاءات ومعظمها تصب لذوي الدخل المحدود والمتدني .

ولكن لا نستطيع أن نمنع الغني من الاستفادة منها أيضاً ، وبالتالي سيدفعها القادر لكن الأعفاء يستمتع به الغني والفقير على حد سواء لكن الضريبة يدفعها القادر والذي يستهلك أكثر وليس الأقل قدرة .

فأقول إن هذه الضريبة ستتحاز للاغنياء ، لا يا سيدي إنها تنحاز لصالح الفقراء ، وأكرر لولا هذا لما قدم لكم اتحاد نقابات العمال الذي يمثل ربع مليون عامل وعاملة يتسبون له ، يطلب ويأمل الاتحاد العام

دولة رئيس المجلس : شكراً ، المادة الاولى مطروحة للتصويت ، من يوافق على قرار اللجنة المالية في هذا الموضوع ؟ أرجو عد الاصوات .

السيد الامين العام : « ٣٧ » من « ٥٧ » .

دولة رئيس المجلس : « ٣٧ » من « ٥٧ » وموافق على المادة الاولى .

إخواني سوف أضطر الى رفع الجلسة الان وسوف نستكمل هذا البحث يوم الاحد القادم الساعة الخامسة بعد الظهر . وشكراً لكم .

من مجلس الامة بأعيانه ونوابه الكرام إقرار مشروع قانون الضريبة العامة للمبيعات كما رفع من الحكومة الى مجلس الامة .

هذا القانون وزع عليكم كما وزع علينا وهو بين أيديكم ، فهو طلب شعبي .

دولة الرئيس ، أكتفي بهذا القدر من الاجابة وأنا كما قلت تحدثت مع كل واحد من إخواني بتفاصيل عملة أكثر ولم يعد مجال للاستزادة ، وأتمنى مرور هذا القانون ولا نضيق مزيداً من الوقت كما ضاع على مدى العشرين شهر الماضية ... وشكراً .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هكذا من المراحل